



الكتابة العامة للحكومة

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للأداء لمهمة رئاسة الحكومة لسنة 2023

الفهرس

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023:

1- ملخص لأهم الانجازات الإستراتيجية للمهمة

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023:

1- نتائج أداء البرامج

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرامج

المحور الأول تقديم عام لأهم إنجازات المهمة
لسنة 2023

المحور الأول تقديم عام لأهم انجازات المهمة
لسنة 2023

1- ملخص لأهم الانجازات الإستراتيجية للمهمة:

تتبنى الرؤية الاستراتيجية لمهمة رئاسة الحكومة على تطوير آليات الحوكمة الرشيدة وإصلاح الإدارة لترشيد التصرف في المال العام وتقديم أفضل الخدمات للمواطن وعلى حوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية قصد تأمين ديمومتها وتحسين مواردها الذاتية وعلى ترشيد التصرف في الموارد الطبيعية وحسن توظيفها للتأسيس لتنمية مستدامة وعادلة بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وتسهر مهمة رئاسة الحكومة على تنفيذ السياسة العامة للدولة طبق التوجهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية (الفصل 111 من دستور 2022)، وضمان السير العادي للمرافق العمومية وتسيير دواليب الإدارة قصد تنفيذ جملة من الاستراتيجيات الوطنية التي تمس جميع مجالات تدخل السلطة التنفيذية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة في إطار مقاربة تضمن تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.

وتتمثل المحاور الإستراتيجية الخاصة برئاسة الحكومة فيما يلي:

محور استراتيجي 1: تطوير الإشراف وتنسيق العمل الحكومي مع مختلف الأطراف والعمل على إعداد وتنفيذ القوانين والنصوص التطبيقية

محور استراتيجي 2: رفع تحدي التحديث الإداري وذلك بتعزيز ثقافة الأداء في التصرف العمومي وترشيد الموارد.

وتتضمن مهمة رئاسة الحكومة خمس برامج عملياتية وبرنامج القيادة والمساندة الذي يتميز بصبغته الأفقية:

- برنامج الإشراف
- برنامج الرقابة
- برنامج الاعلام والتكوين والاتصال
- برنامج التصرف في القطاع العمومي

- برنامج تحديث الخدمات الادارية

2- الإنجازات الخاصة بالبرامج:

تعمل مهمة رئاسة الحكومة على تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية لكل البرامج يتم تنفيذها من خلال انجاز عدد من المشاريع والخطط العمليّة، ولقد حققت المهمة عددا من أهدافها رغم التحديات. وتتمثل إنجازات المهمة فيما يلي:

✓ برنامج الاشراف:

تمكن برنامج الاشراف من التقدّم في تحقيق الهدف الاستراتيجي " : تحسين إنتاج ونشر المعلومات" الذي يكرّس سياسة الدولة التونسية في تشبيك قواعد البيانات العمومية قصد اعتماد المعرف الجبائي كمعرف وحيد من نشأة المؤسسة الى اندثارها، وللحد من التهرب الضريبي وغسيل الأموال وتمويل الارهاب ودفع الناشطين في الاقتصاد الموازي إلى دائرة الاقتصاد المنظم وذلك عبر رقمنة جملة من الخدمات التي يسديها السجل الوطني للمؤسسات على غرار استخراج مضمون من السجل، حجز التسمية الاجتماعية أو الاسم التجاري، التصريح بالمستفيد الحقيقي، التكوين القانوني عن بعد، الاطلاع على الوثائق والبيانات بالإضافة إلى إرساء فترتي عفو عن غرامات التأخير وقد ساهمت هذه الاجراءات في تحقيق انجازات فاقت التوقعات بصفة ملحوظة وهامة حيث ارتفع عدد المرسمين بمنظومة السجل إلى 35923 منخرط أي بزيادة بنسبة فاقت 105%.

✓ برنامج الرقابة:

تمكّن برنامج الرقابة من تحقيق إنجازات ملحوظة على مستوى الهدف الاستراتيجي " تطوير المنظومة الرقابية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية" حيث حظي جميع مراقبي ومراجعي الطلب العمومي بتكوين إسهادي في مجال الصفقات العمومية ممول من قبل البنك الافريقي للتنمية مما ساهم في تحقيق نسب إيجابية بلغت 148%.

وفي إطار انجاز الهدف الاستراتيجي "النهوض بمرفق القضاء الإداري" اتخذ الرئيس الأول للمحكمة الإدارية بمناسبة انطلاق السنة القضائية 2022-2023، جملة من القرارات التي تهدف إلى التخلص من مخزون القضايا المرفوعة قبل ديسمبر 2016 وقد تم تحقيق نتائج إيجابية بالنسبة لعدد القضايا التي تم الفصل فيها لسنة 2023 في الأطوار القضائية الثلاثة وهو ما يفسر الفارق الإيجابي بين عدد القضايا التي تمّ البت

فيها خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 حيث بتت المحكمة الإدارية فعليا في 4993 قضية خلال سنة 2023 مقابل تقديرات بلغت 1027 قضية فقط، أي بفارق إيجابي نسبته 486%.

✓ برنامج الاعلام والتكوين والاتصال:

بخصوص الهدف الاستراتيجي "حوكمة التصرف في المؤسسات العمومية الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة"، تمت المصادقة على ميزانياتها التقديرية بهدف متابعة أدائها وضمان حسن التصرف في المنح المسندة لها والبحث في سبل تطوير مواردها الذاتية.

أما الهدف الثاني المتعلق بـ"تيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي" لضمان توفير المعلومة الموثوقة للمواطنين، تبين المعطيات المتوفرة تقدّما في تحقيق الهدف حيث شهد عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة تطورا هاما فاق توقعات 2023. وقد بلغ عدد الزوار 591.110 زائرا خلال سنة 2023.

✓ برنامج التصرف في القطاع العمومي:

تبين المعطيات تقدما في تحقيق الهدف الاستراتيجية الأول لهذا البرنامج المتمثل في "تطوير الإطار القانوني للوظيفة العمومية والمناهج والطرق الحديثة للتصرف في الموارد البشرية" حيث ارتفع عدد الإجراءات والنصوص التنظيمية المنجزة في مجال تحسين مناهج التصرف في الموارد البشرية وفاق التوقعات بنسبة 135% كما تقدم انجاز مشاريع الإصلاحات في مختلف مجالات تطوير طرق ومناهج التصرف الحديث في الموارد البشرية (50% بالنسبة لمراجعة قانون الوظيفة العمومية و 40% بالنسبة لإرساء نظام وظيفة عمومية عليا و 80% بالنسبة لإرساء التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات و 70% بالنسبة لتنفيذ مشروع "بورصة الحراك" بين الوزارات و 60% بالنسبة لإرساء نظام تقييم جديد لأعوان الوظيفة العمومية و 10% بالنسبة لوضع منظومة معلوماتية لتطوير منظومة "إنصاف").

وساهم البرنامج في "التحكم في كتلة الأجور" من خلال مواصلة اعتماد البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية والتشجيع على الانتقال بعطلة لبعث مؤسسة.

وفي إطار الهدف الاستراتيجي المتعلق ب "تنمية المهارات وتطوير الكفاءات" حرص البرنامج على تحسين جودة التكوين في القطاع العمومي، إذ تمت مرافقة ثلاث مؤسسات تكوين عمومية نموذجية للحصول على علامة الجودة ISO21001 وثلاث هياكل ومؤسسات تكوين عمومية لاعتماد وتركيز المواصفة الوطنية لضمان جودة التكوين وبذلك تحقيق الأهداف المبرمجة لسنة 2023.

✓ برنامج تحديث الخدمات الإدارية:

نجح البرنامج في تأمين تغطية الولايات بزيارات فريق المواطن الرقيب بنسبة 70 % خلال سنة 2023 وذلك في إطار تنفيذ الهدف الاستراتيجي المتعلق ب"مراقبة جودة الخدمات الإدارية" كما تمّ تسجيل تفاعل إيجابي لعدد من الوزارات مع ملاحظات فريق المواطن الرقيب. كما تم خلال سنة 2023 استكمال إعداد مخططات لتبسيط 6 مسارات لأحداث الحياة عبر آلية "مساندة" (04 مسارات مرتبطة بأحداث الحياة المواطن و 02 مسارات مرتبطة بأحداث حياة المؤسسة الاقتصادية) وبذلك بلغ العدد الجملي للمسارات التي تم تبسيطها وإعداد مخططات العمل في شأنها 10 مسارات إدارية أي بنسبة 36% من العدد الجملي لأحداث الحياة.

وتم خلال سنة 2023 إحداث 6 دور خدمات إدارية جديدة متعددة الشبابيك بكل من معتمديات المحمدية، نصر الله، نبر، بنبله، سباله أولاد عسكر، زرمدين) لتقريب الخدمات الإدارية للمواطن. وفي إطار تحقيق الهدف المتعلق ب"تطوير جودة الخدمات العمومية على الخطّ وتعزيز المشاركة الالكترونية" تمت المصادقة على الخطة الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة وضبط القائمة النهائية للإصلاحات في موفي شهر ديسمبر 2023. وتمّ نشر الخطة في صيغتها النهائية على موقع شراكة الحكومة المفتوحة بتونس وكذلك على الموقع الخاص بهذه المبادرة على المستوى الدولي كما تواصل العمل على تنفيذ مشروع جرد البيانات العمومية على مستوى 15 وزارة التي انخرطت في المشروع منذ سنة 2022 وتم تسجيل 48 هيكل عمومي على المنظومة (وزارات وهيكل عمومية) وتحديد 296 مجموعة بيانات وفي سبيل

خدمة نفس الهدف تم تطوير الصيغة الجديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة data.gov.tn ووضعها على الخط منذ شهر مارس 2023، وتضم أكثر من 2470 مجموعة بيانات تهم عددا من القطاعات.

✓ برنامج القيادة والمساندة:

حقق هذا البرنامج تقدّما في انجاز الهدف المتعلق بـ "تحسين التصرف في الموارد البشرية" عبر تحسين نسبة التأطير كما تمّ توسيع قاعدة المستعملين لمنظومة التصرف الإلكتروني من 320 عون سنة 2022 إلى 512 عون سنة 2023.

-3 نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023:

بلغت نفقات مهمة رئاسة الحكومة سنة 2023 ما قدره 241 815 ألف دينار ذلك باعتبار نفقات أموال المشاركة، بينما بلغت الاعتمادات المرصودة دفعا 260 341 ألف دينار، وبلغت نسبة الانجاز عموما 92.88% وسجلت نفقات التأجير نسبة 97.46% وبلغت نفقات التسيير 88.60% في حين بلغت نفقات التدخّل 82.26%، أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد بلغت نسبة الانجاز 48.05%.

وتتوزع هذه النفقات حسب الأقسام وحسب البرامج، كما يبيّنه الجدولان التاليان:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2023	تقديرات 2023	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)	2-	ق. م التكميلي (1)		
97,47%	-4 680	180 194	184 874	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
97,46%	-4 693	180 181	184 874	اعتمادات الدفع	
91,28%	-2 019	21 132	23 151	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
88,60%	-2 638	20 512	23 151	اعتمادات الدفع	
82,55%	-8 151	38 568	46 718	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
82,26%	-8 286	38 432	46 718	اعتمادات الدفع	
64,50%	-1 007	1 829	2 836	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
48,05%	-2 908	2 690	5 598	اعتمادات الدفع	
0,00%	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0,00%	0	0	0	اعتمادات الدفع	
93,84%	-15 856	241 722	257 579	اعتمادات التعهد	المجموع
92,88%	-18 525	241 815	260 341	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد:2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 ق . م التكميلي (1)	البرامج
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)			
73,26%	-6 231	17 076	23 307	البرنامج 1: الإشراف
73,22%	-6 241	17 066	23 307	
97,80%	-1 250	55 628	56 878	البرنامج 2: الرقابة
98,17%	-1 041	55 837	56 878	
99,43%	-567	98 687	99 254	البرنامج 3: الإعلام والاتصال والتكوين
99,29%	-702	98 552	99 254	
83,60%	-2 701	13 770	16 471	البرنامج 4: التصرف في القطاع العمومي
83,31%	-2 750	13 721	16 471	
82,74%	-380	1 823	2 203	البرنامج 5: تحديث الخدمات الإدارية
82,72%	-381	1 822	2 203	
92,05%	-4 726	54 740	59 466	البرنامج 9: القيادة والمساندة
88,09%	-7 410	54 817	62 228	
93,84%	-15 856	241 722	257 579	المجموع العام
92,88%	-18 525	241 815	260 341	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

سجلت جميع برامج المهمة فوارقا سلبية على مستوى الإنجازات، مقارنة بالتقديرات، بلغت 15.856 ألف

دينارا تعهدا و-18.525 ألف دينار دفعا، تتوزع حسب البرامج، أساسا، كما يلي:

- برنامج الإشراف : سجل فارقا سلبيا على مستوى الإنجازات، مقارنة بالتقديرات يقدر بـ 6 241 أد دفعا

وذلك بسبب توقف سير العمل العادي لبعض الهيئات (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والهيئة الوقتية لمراقبة

دستورية مشاريع القوانين) ، إثر 25 جويلية 2021.

- برنامج الرقابة: سجل فارقا سلبيًا على مستوى الإنجازات، مقارنة بالتقديرات يقدر بـ 1041 أد دفعا ويعود الفارق المسجل أساسًا إلى أنه لم يتم الاستهلاك الكلي لاعتمادات التسيير المخصصة للهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والخاص واستمرارها في إشغال جزء من مبنى رئاسة الحكومة.

كما لم يتسن للمحكمة الإدارية استغلال جميع نفقات الاستثمار المخصصة لها وذلك نظرًا لتواصل المشاريع.

- برنامج الاعلام والتكوين والاتصال: سجل فارقا سلبيًا على مستوى الإنجازات، مقارنة بالتقديرات يقدر بـ 702 أد دفعا يعود أساسًا إلى أن المركز الأفريقي لتكوين الصحفيين والاتصاليين لم ينجز أي نفقات استثمار.

غير أن القيمة الاجمالية لميزانية برنامج الاعلام والتكوين والاتصال بلغت سنة 2023 ما قدره 99.254 أد باعتبار الاعتمادات التكميلية التي عرفها البرنامج والتي بلغت 9.909 أد أي ما يعادل 11% من إجمالي ميزانية البرنامج، حيث كانت الاعتمادات المرصودة في قانون المالية في حدود 89.353 أد وقد بلغت نسبة الإنجاز 99.29%.

- برنامج التصرف في القطاع العمومي: سجل فارقا سلبيًا على مستوى الإنجازات بلغ 2 750 أد دفعا وذلك تبعا لإحالة عدد من الإطارات على التقاعد وفقا لبرنامج الإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية وعدم تمكن المدرسة الوطنية للإدارة من استهلاك إجمالي نفقات الاستثمار.

- برنامج تحديث الخدمات الإدارية: سجل فارقا سلبيًا على مستوى الإنجازات يقدر بـ 381 أد دفعا ويعود إلى الفوارق المسجلة على مستوى نفقات التأجير باعتبار إلحاق عدد من إطارات البرنامج لدى وكالة التعاون الفني.

- برنامج القيادة والمساندة: سجل فارقا سلبيًا على مستوى الإنجازات يقدر بـ 7 410 أد دفعا ويعود ذلك إلى التقليل في عدد المستشارين وأعضاء الدواوين بديوان رئيس الحكومة.

المحور الثاني الانجازات الخاصة ببرامج
المهمة لسنة 2023

البرنامج عدد 01: الإشراف

بداية من 30 ماي 2022

رئيس البرنامج: السيد ملوح عمار

1- نتائج أداء البرنامج:

يهدف برنامج الإشراف إلى تفعيل وتطوير حوكمة التصرف العمومي وإلى حماية الحقوق والحريات، بالإضافة إلى تكريس الحوار والتواصل البناء بين الحكومة ومختلف الفاعلين من هياكل عمومية وخاصة ومجتمع مدني.

ويسعى برنامج الإشراف في إطار رؤيته المستقبلية إلى تدعيم الشفافية في مجال نشر المعلومة وتطوير حوكمة التصرف العمومي من خلال تعزيز سلطة الإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية، وضمان ودعم حماية الحقوق والحريات عبر تحسين جودة التشريعات وتطوير آليات تطبيقها، دعم التعددية الحزبية والجمعياتية، ودعم دور الهيئات المستقلة حسب مجالات تخصصها، بالإضافة إلى تعزيز الحوار والتواصل بين الحكومة والهيئات الدستورية والمجتمع المدني.

وبناء على ذلك، يتولى برنامج الإشراف مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الدولة في مجالات النشر القانوني ومتابعة حسن التصرف في المؤسسات والمنشآت العمومية والعمل على تطويرها، كما يعمل البرنامج المعني على ضمان واستمرارية عمل الهيئات العمومية المستقلة بما يتوافق مع مجالات اختصاصاتها والهدف من إنشائها، وعلى ترسيخ وتطوير العمل الجمعياتي بهدف دعم دور المجتمع المدني.

وفي هذا الإطار، تقوم خطة عمل برنامج الإشراف صلب رئاسة الحكومة على المحاور الاستراتيجية التالية:

- **محور استراتيجي 1:** إعداد وتهيئة ونشر القوانين والنصوص التطبيقية المتعلقة بها والسهر على

تنفيذها.

- محور استراتيجي 2: الإشراف على حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية.

ويتضمن برنامج الإشراف هدفين استراتيجيين كالتالي:

1-تحسين إنتاج ونشر المعلومات،

2-تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية.

ويعرف البرنامج بصفة عامة تقدما واستقرارا على مستوى الإنجازات المحققة في علاقة بالهدفين الاستراتيجيين المشار إليهما آنفا، في ظل تطور الأرقام المسجلة، مع تسجيل بعض الصعوبات التي يمكن تفسيرها بجملة من العوامل الواقعية التي حالت في بعض الأحيان دون الوصول إلى الأهداف المرسومة بالدقة المطلوبة والمعلنة صلب وثيقة المشروع السنوي للأداء بعنوان سنة 2023.

تجدر الإشارة إلى أن السجل الوطني للمؤسسات هو فاعل عمومي متدخل في إطار برنامج الإشراف عبر مساهمته في تحسين إنتاج ونشر المعلومة للعموم من خلال مؤشر تطور عدد المرسمين بمنظومة السجل الوطني للمؤسسات، بالإضافة إلى دور مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة في تحقيق الهدف الاستراتيجي المعني كمتدخل على المستوى المركزي في ظل المهام الموكولة للمصالح المعنية في علاقة بتهيئة النصوص القانونية والحرص على استكمال إجراءات نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. كما تساهم الإدارة العامة لمتابعة إنتاجية المؤسسات العمومية في تحسين أداء البرنامج في الجانب المتعلق بتحسين أداء المؤسسات والمنشآت العمومية والعمل على تطوير حوكمتها.

الهدف الاستراتيجي 1.1: تحسين إنتاج ونشر المعلومات:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بالتشريع ونشر القوانين والنصوص التطبيقية والسهرة على تنفيذها، وذلك ضمانا للحد الأدنى من الشفافية وحرصا على تطبيق ونجاعة القواعد القانونية بما يخدم الفئات المعنية به ويسهل عمل مختلف أجهزة الدولة.

وبصفة عامة عرف الهدف المعلن أعلاه نسبة تحقيق مهمة سنة 2023 فاقت الـ 100% في ظل التطور المتواصل لعدد المرسمين بمنظومة السجل الوطني للمؤسسات.

المؤشر 1.1.1 تطور عدد المرسمين بمنظومة السجل الوطني للمؤسسات							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	39000	%105.65	35923	34000	146563	35845	عدد

نلاحظ أن الانجازات قد فاقت التوقعات بصفة ملحوظة وهامة حيث بلغت الانجازات **35923** منخرط أي بنسبة فاقت **105 %**. ويعود ذلك بالأساس إلى قيام المركز بالعديد من الإجراءات التي حسنت من أدائه بصفة ملحوظة من ذلك خاصة القيام برقمنة جملة من الخدمات على غرار:

- استخراج مضمون من السجل،
- حجز التسمية الاجتماعية أو الاسم التجاري،
- التصريح بالمستفيد الحقيقي،
- التكوين القانوني عن بعد،
- الاطلاع على الوثائق والبيانات،
- إرساء فترتي عفو عن غرامات التأخير.

وعلى الرغم من التحسن الهام والملحوظ على مستوى المؤشر، تم تسجيل جملة من الإشكاليات تمثلت أهمها في:

- غياب حملة إعلامية واتصالية تفسيرية سابقة لانطلاق العمل بالسجل الجديد مما أثار العديد من التثكيات وسوء الفهم للدور الجديد المنوط بعهدة المؤسسة المحدثة،

➤ نقص في الموارد البشرية والموارد اللوجستية على غرار المقرات والمعدات والأنظمة المعلوماتية،

➤ تراكم غرامات التأخير لدى المحمول عليهم الترسيم والتحيين، خاصة منهم المهنيون والحرفيون والجمعيات أو الشركات التي أصبح عليها واجب التصريح بالمستفيد الحقيقي، الأمر الذي تسبب في العزوف عن الترسيم والتحيين خاصة وأن الفترة الانتقالية المحددة بالقانون قد ضبطت فقط في حدود ستة أشهر،

➤ عدم توفر أعوان قارين بالسجل حتى يتم الاستثمار فيهم في التكوين الخصوصي وخاصة فيما يتعلق بالمستفيد الحقيقي ومكافحة غسيل الأموال أو التهرب الضريبي أو الامتثال وتحرير محاضر معاينة المخالفات وغيرها من الواجبات التي إرساها القانون الجديد، خاصة وأن جميع الأعوان هم في حالة إلحاق اختياري،

➤ عدم توفر قانون أساسي للأعوان وهيكل تنظيمي أو تصنيف للمؤسسة يجعل الأعوان الملحقين في وضعية إدارية لا تشجعهم على الاستمرار في الإلحاق والاستقرار بالمؤسسة،

أ- العمل على التسريع في تفعيل وتطبيق النصوص القانونية عبر متابعة آجال إصدار النصوص التطبيقية للقوانين بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية لضمان نشرها في آجال معقولة بما يساهم في تجسيم السياسات العمومية للدولة وتحقيق النتائج المرجوة منها.

المؤشر 2.1.1 آجال نشر النصوص التطبيقية للقوانين بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	انجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
شهر	-	-	11	-	-	8	2025

لم يتسن اعتماد سنة 2023 كسنة مرجعية في خانة الإنجازات المضمنة بالجدول أعلاه، باعتبار وأن سنة 2023 عرفت استكمال إرساء المجلس النيابي (تحديدا في شهر مارس)، وعليه فإن السنة المذكورة تعتبر

منطلقا لعودة تهيئة النصوص القانونية ذات المرتبة التشريعية (القوانين) في إطار الآجال والإجراءات المنصوص عليها بالدستور، بما يجعل من تفعيل مؤشر الأداء المتعلق آجال نشر النصوص التطبيقية للقوانين بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ممكنا وبصفة أدق خلال السنة الموالية أي سنة 2024 تبعا لاسترسال أشغال مجلس نواب الشعب ومصادقته على مشاريع القوانين التي يتم نشرها بعد ختمها من رئيس الجمهورية، على أن يتم العمل خلال السنوات القادمة على مزيد التقليل من آجال استصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بها لإنفاذ أحكامها.

وفي إطار الحرص على تحقيق الهدف الاستراتيجي المعين وتحسين المؤشرات المشار إليها آنفا، يحرص البرنامج على اعتماد التدابير التالية:

1- يعمل السجل الوطني للمؤسسات بهدف تحسين مؤشر تطور عدد المرسمين بالمنظومة الخاصة به، على اتخاذ وتفعيل الإجراءات التالية خلال سنة 2024 والسنوات الموالية:

➤ إعادة تصميم المنظومة المعلوماتية لتستجيب للمتطلبات التكنولوجية الحديثة وللملاءمتها مع جميع جوانب القانون لتكون مرقمنة 100% في أفق نهاية 2025،

➤ إرساء ما يسمى “بالخزانة القانونية الإلكترونية” للمؤسسة بما يعزز جودة البيانات وتحيينها من المؤسسة ويساهم في تحسين مناخ الأعمال عبر التبادل الإلكتروني للبيانات والوثائق المودعة في "الخزانة" بين صاحب المؤسسة والمؤسسات والإدارات العمومية الأخرى والمؤسسات المالية دون المرور الى النسخ الورقية أو النسخ المطابقة للأصل،

➤ القيام بمبادرات تشريعية لتجاوز النواقص الحاصلة في القانون عدد 52 لسنة 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات، حيث تم عرض مشروع قانون في الغرض لدى مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة بتاريخ 2024/03/04،

- القيام بمبادرة تشريعية تتعلق بمشروع قانون حول التسميات والاسماء التجارية بما يعزز حمايتها وتسهيل الحصول عليها كشارة مميزة للمؤسسة،
- القيام بعفو على غرامات التأخير خلال السداسي الثاني من سنة 2024 بما يتجاوب مع العفو الجبائي الذي سيكون له مفعول عكسي على القوائم المالية المتخلدة بذمة المؤسسات والمشمولة بالعفو الجبائي والواجب إيداعها بالسجل،
- تعزيز الموارد البشرية عبر الانتداب والتكوين الخصوصي في مجال المطابقة والامتثال ومكافحة جريمة تبييض الأموال والتهرب الضريبي،
- العمل مع البنك المركزي التونسي ووزارة المالية (الإدارة العامة للجباية) على إرساء منظومة إيداع قوائم مابية موحدة وذات مرجعية لجميع المؤسسات العمومية والمؤسسات المالية بما يقلل من تعدد الإجراءات في إيداع القوائم المالي (حاليا في القباضة + السجل + البنوك)،
- أرساء منظومة "المبادر الذاتي" بما يساهم في التقليص من الاقتصاد غير المنظم ويعزز من التمكين الاقتصادي والادماج الاجتماعي،
- العمل مع إدارة الجباية على رقمنة جميع مسار التكوين القانوني من التصريح بالوجود إلى إسداء المعرف الجبائي إلى التكوين في السجل بشكل إلكتروني،
- العمل مع المؤسسات المالية والإدارات العمومية على إرساء خطة اتصالية لدفع المؤسسات على الامتثال بواجب الترسيم والتحيين الآلي،
- إرساء خدمات نشر المعلومة الاقتصادية والقانونية حول المؤسسة بصفة تفاعلية عبر تطبيقات محمولة،
- رقمنة الأرشيف الورقي الذي تم تجميعه من المحاكم الابتدائية وهيكلته بياناته ودمجها في قاعدة البيانات ووضعها على ذمة العموم،

➤ إرساء التزامب البيئي لقواعد البيانات كمبدأ رئيسي لعمل السجل لما في ذلك من تسهيل للإجراءات الإدارية واختصار في الأجل وضغط على الكلفة.

2- يحرص البرنامج في إطار العمل على التقليل من آجال نشر النصوص التطبيقية للمراسيم والقوانين بالرائد الرسمي، إلى إيجاد الآليات القانونية الكفيلة بذلك والحرص على تضمينها الصبغة الإلزامية ضمانا للحد الأدنى من امتثال جميع الهياكل المتدخلة في صياغة النصوص القانونية ونشرها، لها. وفي هذا الإطار تسعى مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة بالتنسيق مع رئاسة الجمهورية، المحكمة الإدارية وبقية الوزارات والهيئات والهياكل إلى تضمين هذا التوجه صلب مذكرات عمل تُعنى بتنظيم قواعد الصياغة والتوصية باختصار الأجل وتوحيدها والعمل مستقبلا على إمكانية استصدار منشور موحد يمكن من مزيد تحسين جودة النصوص المصاغة واختصار آجال نشر النصوص التطبيقية منها بما يتلاءم مع الأجل المنشودة بالجدول المتعلق بمؤشر آجال نشر النصوص التطبيقية للقوانين بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية المنصوص عليه آنفا.

الهدف الاستراتيجي 2.1: تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بتطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية، وذلك حرصا على جعلها أكثر تنافسية بما يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني ككل.

المؤشر 1.2.1: تطور عدد الشركاء من القطاع الخاص							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	39	-	-	37	36	42	عدد

يتعلق هذا المؤشر بتطوير المؤسسات والمنشآت العمومية وحوكمتها وذلك بجعلها أكثر تنافسية وانفتاح على محيطها مما يساهم في تطور الاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة إلى عدم دقة الأرقام المقدمة صلب الجدول، حيث تم تضمين الأرقام الواردة صلب المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 في ظل غياب معطيات محيطة حول مدى التقدم في تنفيذ المشاريع الجارية، من جهة، وأمام غياب قائمة دقيقة في المشاريع المبرمجة خلال الفترة القادمة.

ورغم تبسيط الإجراءات المنظمة لعقود اللزمات عامة والمتعلقة بالمشاريع الصغرى وإضفاء المرونة والوضوح عليها وتطبيق الأحكام الجديدة لنظام اللزمات التي ينص عليها القانون عدد 47 لسنة 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار، والذي ضبط تعريف المشاريع الصغرى والإجراءات المبسطة المنطبقة عليها، وإلغاء الأمر عدد 3437 لسنة 2010 المؤرخ في 28 ديسمبر 2010 المتعلق بضبط معايير تصنيف اللزمات ذات الأهمية الوطنية وتحديد مفهوم جديد للزمات ذات الأهمية الوطنية، نلاحظ من خلال الجدول المعتمد أعلاه تسجيل تراجع على مستوى الإنجازات، ويعود ذلك بالأساس إلى الصعوبات الاقتصادية بالإضافة إلى تبعات جائحة كوفيد 19 على الرغم من اعتبار السنة السابقة 2022 سنة مرجعية لبدائية التعافي من التبعات المذكورة.

والجدير بالذكر أن مجال الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص يشكو من عدة صعوبات أثرت نسبيا وبصفة مباشرة على تطوير عدد الشركاء مع القطاع الخاص وفقا للمعطيات المتوفرة في هذا المجال، وتتمثل الصعوبات المذكورة أساسا في:

- ضعف إمكانيات الطرف العمومي على مستوى تحديد وتطوير وهيكلة عقود الشراكة،
- غياب خطة اتصالية للتأسيس بأهمية الشراكة،
- الافتقار للخبرة والمهارة،
- ضعف على مستوى التمويل،
- الخبرة المكتسبة في الصفقات العمومية لا تتماشى مع مجال عقود الشراكة، وهو ما أدى إلى عجز في الاستثمار في البنية التحتية.

وبهدف دفع نسق انجاز المشاريع ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص سيتم أخذ التدابير والاجراءات المتمثلة أساسا في:

- إعادة توزيع الأدوار بن المؤسسات وتمكين الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من مرافقة الشخص العمومي في انجاز مشاريعه، من ناحية، واحداث آليات تنسيق وحوار دائم مع مختلف المتدخلين في مسار الشراكة بن القطاع العام والقطاع الخاص، من ناحية أخرى،

- توجيه الأشخاص العموميين نحو إجراء دراسات أولية للمشروع حتى يتم اختيار الصيغة المناسبة للتعاقد والاختيار بن عقد شراكة أو لزمة أو صفقة عمومية،

- دعم الشراكة بن الأشخاص العموميين والشراكة المؤسساتية، ببلورة وسن مجلة موحدة تنظم مختلف الصيغ المتعلقة بإنجاز المشاريع العمومية في صيغة شراكة بن القطاع العام والقطاع الخاص مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية بعض القطاعات وإدخال بعض المرونة على المشاريع المتعلقة بها خاصة منها تلك الي تم احداثها قبل صدور القوانين المنظمة للشراكة،

- تحديد المشاريع، بكل دقة وتشريك الأطراف الفاعلة في ذلك لضمان حسن تنفيذها وإعطاء الأولوية للمشاريع ذات القيمة المضافة،

- مزيد دعم مشاريع البنية التحتية، وإعطاء الأولوية للمشاريع ذات البعد الاجتماعي والصحي واستهداف مشاريع الشراكة التي لها قيمة اقتصادية عالية والمشاريع ذات القيمة المضافة والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمشاريع في مجالات الطاقات المتجددة....،

- مراجعة النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة لعقود اللزمات وعقود الشراكة في اتجاه إصدار نص قانوني موحد يسمح بتقادي تشتت الأحكام القانونية وضمان تناسقها وانسجامها،

- مراجعة المدة الزمنية المتعلقة بدراسة والبت في العروض التلقائية وذلك في إطار الترفيع فيها مع اتخاذ الاحتياطات الازمة على مستوى الأشخاص العموميين وذلك بتعزيز الإمكانيات البشرية بمتخصصين في

هذا المجال بالإضافة الى الاستئناس بأصحاب الاختصاص والخبرة حتى يتمكنوا من حسن تقييم مثل هذه العروض وتجنب الأخطاء الي قد تؤدي الى المساءلة،

- إدخال التعديلات اللازمة على مجلة المحاسبة العمومية للأخذ بعين الاعتبار المعالجة المحاسبية للموارد المتأتية من استغلال اللزّات، وكذلك مراجعة المنظومة الجبائية للأخذ بعين الاعتبار لخصوصية عقود الشراكة وعقود اللزّات أو إرساء نظام جبائي خصوصي لهذا الصنف من العقود وتمكين المستثمرين الخواص من حوافز وامتيازات إضافية لتحفيزهم على الاستثمار عبر آلية الشراكة،

- إحداث نظام مالي خاص متلائم مع خصوصية آليات الشراكة،

- صياغة عقود نموذجية ودليل المستثمر، بهدف المساهمة في تحسين تنفيذ المشاريع العمومية في صيغة شراكة،

-إعادة تقييم قائمة المشاريع المبرمجة وإعطاء الأولوية للمشاريع الي لديها فرص أكثر للإنجاز، واعتماد تقييم المشاريع المنجزة لتوظيف نتائجه كمنطلق للتطوير وبرمجة مشاريع جديدة،

- إرساء نظام معلوماتي متطور للشراكة يمكّن من تأمين متابعة ومراقبة دقيقة ومستمرّة لتنفيذ المشاريع والحصول على رؤية أفضل للنزاعات والديون المتخلدة،

- إحداث منظومة تربط بن مختلف المواقع الالكترونية ذات العلاقة بمجال الاستثمار بحيث يتمكن كل مستثمر بالداخل أو الخارج من إيجاد المعلومات التي يحتاجها بكل سلاسة،

- ضرورة موافاة الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بتقارير سنوية لنشاط الأشخاص العموميين مرفقة بالقوائم المالية بالنسبة للمؤسسات العمومية ذات الصبغة غير الإدارية والمنشآت العمومية، وذلك حتى تتمكن الهيئة من متابعة هذه الملفات أو العقود في مختلف القطاعات،

- تركيز خطة اتصالية للتوعية والمرافقة، وحلقات تكوينية لدعم قدرات ومهارات كافة المتدخلين وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المالية لمتابعة المشاريع،

- إحداء آليات تنسيق وءوار دائم مع مختلف المتدخلين في مسار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،

- إقرار آليات تضمن متابعة ومراقبة تنفيذ المشاريع المنجزة في إطار عقود لزمة ومزيد تدعيم دور الهيئة في هذا الخصوص.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج الإشراف 17066 أد، بينما بلغت الاعتمادات المرصودة سنة 2023 ما قدره 23307 أد دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 73.22% وسجلت نفقات التأجير نسبة 84.85% وبلغت نفقات التسيير 97.58% و57.42% في قسم التدخل. وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2023 2-	تقديرات 2023 ق. مالية تكميلي 1-	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)				
84.85%	-1 029	5764	6793	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
84.85%	-1 029	5764	6793	اعتمادات الدفع	
97.78%	-101	4432	4533	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
97.58%	-110	4423	4533	اعتمادات الدفع	
57.42%	-5102	6879	11981	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
57.42%	-5102	6879	11981	اعتمادات الدفع	
0.00%	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
0.00%	0	0	0	اعتمادات الدفع	
0.00%	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0.00%	0	0	0	اعتمادات الدفع	
73.26%	-6232	17075	23307	اعتمادات التعهد	المجموع
73.22%	-6241	17066	23307	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة
(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات	تقديرات 2023	بيان الأنشطة
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (2) - (1)	2023 2-	ق. م التكميلي 1-	
80.30%	-373	1521	1894	نشاط عدد 1: متابعة وإصلاح ونشر النصوص القانونية
90.19%	-87	800	887	نشاط عدد 2: تكوين ومراقبة نشاط الجمعيات
87.60%	-83	588	671	نشاط عدد 3: إعداد وتقييم ملفات تخصيص المنشآت العمومية
97.86%	-88	3996	4084	نشاط عدد 4: متابعة إنتاجية وحوكمة المنشآت العمومية
98.42%	-26	1613	1638	نشاط عدد 5: متابعة الملفات حول المجتمع المدني والهيئات العمومية المستقلة
60.49%	-5584	8549	14133	نشاط عدد 6: منحة لفائدة الهيئات العمومية المستقلة
73.22%	-6241	17066	23307	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

قدرت ميزانية الدفع لبرنامج الاشراف بـ 23307 أ د وقد تم صرف 17066 أ د بنسبة انجاز تعادل 73.22%. وقد تم تسجيل فارق سلبي على مستوى الإنجازات مقارنة بالتقديرات، يقدر بـ 6241- دفعا، ويعود ذلك بالأساس إلى وضعية عدد من الهيئات (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين) والتي توقف سير العمل العادي فيها منذ 25 جويلية 2021.

البرنامج عدد 2: الرقابة

بداية من 30 أكتوبر 2020

رئيسة البرنامج :

السيدة كوثر بن سعيد حرم ناجي

1- نتائج أداء البرنامج

تتمثل الغاية من برنامج الرقابة في المساهمة في حوكمة التصرف العمومي و الحفاظ على المال العام من خلال تأمين رقابة ناجعة وفعالة على أعمال التصرف بالإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية وذلك عبر:

- تأمين الرقابة الوقائية واللاحقة على تنفيذ الميزانية ومراقبة الصفقات العمومية قصد المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد الإنفاق العمومي

- تقييم البرامج الوطنية والسياسات العمومية و تدقيق التصرف العمومي
- دعم الرقابة القضائية التي تمارسها المحكمة الإدارية في مجالها الاستشاري والقضائي

وحيث أعدت المحكمة الإدارية المخطط الاستراتيجي "2025-2021" ليكون إطارًا مرجعيًا لمزيد تطوير العمل القضائي الإداري وفق أسس منهجية وعلمية متكاملة، ورؤية واضحة لتحقيق الأهداف المنشودة على مراحل.

وتتمثل رؤية برنامج الرقابة فيما يلي: هياكل رقابية تتمتع بالكفاءة وتساهم في نجاعة التصرف العمومي وفي شراكة فاعلة مع القطاع الخاص.

وتمكّن برنامج الرقابة من تحقيق إنجازات ملحوظة على مستوى الهدف الاستراتيجي " تطوير المنظومة الرقابية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية" حيث حظي جميع مراقبي ومراجعي الطلب العمومي

بتكوين إسهادي في مجال الصفقات العمومية ممول من قبل البنك الإفريقي للتنمية مما ساهم في تحقيق نسب إيجابية بلغت 148%.

وفي إطار انجاز الهدف الاستراتيجي "النهوض بمرفق القضاء الإداري" اتخذ الرئيس الأول للمحكمة الإدارية بمناسبة انطلاق السنة القضائية 2022-2023، جملة من القرارات التي تهدف إلى التخلص من مخزون القضايا المرفوعة قبل ديسمبر 2016 وقد تم تحقيق نتائج إيجابية بالنسبة لعدد القضايا التي تم الفصل فيها لسنة 2023 في الأطوار القضائية الثلاثة وهو ما يفسر الفارق الإيجابي بين عدد القضايا التي تم البت فيها خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 حيث بتت المحكمة الإدارية فعليا في 4993 قضية خلال سنة 2023 مقابل تقديرات بلغت 1027 قضية فقط، أي بفارق إيجابي نسبته 486%.

وفي هذا الإطار يعمل برنامج الرقابة بمهمة رئاسة الحكومة على تحقيق 3 أهداف استراتيجية تتمثل في:

الهدف الاستراتيجي 1-2: تدعيم تدخل هيكل الرقابة على أعمال التصرف:

يتمثل المحور الاستراتيجي المتعلق بالرقابة في ضمان فاعلية أجهزة الرقابة الإدارية والمالية وذلك عن طريق تحقيق هدف " تدعيم تدخل هيكل الرقابة على أعمال التصرف" عبر تمكين الأجهزة الرقابية من وسائل العمل اللازمة لأداء مهامها الرقابية على أعمال التصرف الإداري والمالي التي تتجزأ مختلف الإدارات العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية أثناء أداء أعمال التصرف لضمان شفافية وجدوى استعمال المال العام ليسهم في تحقيق الأهداف والسياسات العامة للدولة.

وشهد الهدف تحقيق تطور إيجابي في نسب الإنجاز الخاصة بمؤشرات الأداء الراجعة إليه بالنظر.

المؤشر 1.1.2: نسبة المهام الرقابية المنجزة							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	%70	%111	%56	%50	170	150	%

حيث تم تحقيق نسبة 111% من القيمة المنشودة لهذا المؤشر لسنة 2023 والمقدرة بنسبة 50% ويعود الفارق المسجل (11%) لالتزام هياكل الرقابة بالبرامج السنوية للمهام الرقابية وإحكام عمليات المتابعة.

المؤشر 2.1.2: مدى احترام آجال إصدار التقارير							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	70%	%129	%64	%50	%40	تم اعتماد هذا المؤشر سنة 2022	%

حيث تم تحقيق نسبة 129% من القيمة المنشودة لهذا المؤشر لسنة 2023 والمقدرة بـ 50%

الهدف الاستراتيجي 2-2: تطوير المنظومة الرقابية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية:

يكتسي هذا الهدف أهمية بالغة من حيث التوجه العام للعمل الرقابي والذي يقتضي توحيد أساليب العمل بما يتماشى والمعايير الوطنية والدولية، وذلك بهدف تجويد الممارسة الرقابية من قبل المراقبين لدعم وتحسين قدراتهم ومؤهلاتهم.

وشهد الهدف تحقيق تطور إيجابي في نسب الإنجاز الخاصة بمؤشر نسبة المراقبين المتمتعين بتكوين إيجابي ومؤشر نسبة المراقبات المتمتعين بتكوين إيجابي إلا أنه تم تحقيق نسبة سلبية في مؤشر نسبة النصوص المنشورة طبقاً للمعايير الوطنية والدولية.

المؤشر 1.2.2: نسبة المراقبين المتمتعين بتكوين اشهادي.							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2022	انجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	%20	%148	%15	%10	%05	تم اعتماد هذا المؤشر سنة 2022	%

تم تحقيق نسبة ايجابية لهذا المؤشر قدرت بـ 148% باعتبار تمتع جميع مراقبي ومراجعي الطلب العمومي (100%) بتكوين إشهادي في مجال الصفقات العمومية ممول من قبل البنك الإفريقي للتنمية.

المؤشر 2.2.2: نسبة المراقبات المتمتعين بتكوين اشهادي.							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2022	انجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	%50	%239	%48	%20	تم اعتماد هذا المؤشر سنة 2023		%

حيث تم تحقيق نسبة ايجابية قدرت بـ 239% من القيمة المنشودة لهذا المؤشر لسنة 2023 والمقدرة بـ 50% باعتبار النسبة الهامة لمراجعات ومراقبات الطلب العمومي الذي يفوق 52% من مجموع مراجعي ومراقبي الهيئة العليا للطلب العمومي.

المؤشر 3.2.2: نسبة التقارير المنشورة طبقا للمعايير الوطنية والدولية.							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2022	انجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	%90	%31	%21	%70	تم اعتماد هذا المؤشر سنة 2023		%

حيث تم تحقيق نسبة 31% من القيمة المنشودة لهذا المؤشر لسنة 2023 والمقدرة بـ 70% وذلك لعدم استكمال انجاز التطبيق الموحد لنشر التقارير لجميع الهياكل الرقابية.

الهدف الاستراتيجي 2-3: النهوض بمرفق القضاء الإداري:

يتحقق المحور الاستراتيجي المتعلق بالرقابة القضائية عن طريق تنفيذ الهدف " النهوض بمرفق القضاء الإداري " وذلك عبر تمكين القضاء الإداري من الإمكانيات المادية والبشرية وكافة وسائل العمل الضرورية

وتقريب مرفق القضاء الإداري إلى المواطن حتى يؤدي مهمة المرفق العام على أفضل وجه وبنال رضا المتقاضين.

وشهد الهدف تحقيق تطور سلبي في نسب الإنجاز الخاصة بمؤشرات الأداء الراجعة إليه بالنظر.

المؤشر 1.3.2: معدل آجال الفصل في القضايا:								
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2022	انجازات 2021	الطور	وحدة المؤشر
2025	26 شهرا	90%	40 شهرا	36 شهرا	32 شهرا	32 شهرا	الابتدائي	الشهر
2025	10 أشهر	42.86%	28 شهرا	12 شهرا	12 شهرا	-	الاستثنائي	
2025	36 شهرا	100%	38 شهرا	38 شهرا	41 شهرا	-	التعقيب	

بالنسبة لمعدل آجال الفصل في القضايا لسنة 2023، تم تحقيق فوارق سلبية في الطور الابتدائي والاستثنائي وذلك يعود إلى أن القرارات التي اتخذها الرئيس الأول للمحكمة الإدارية بمناسبة انطلاق السنة القضائية 2022-2023 والتي تهدف إلى التخلص من مخزون القضايا القديمة (القضايا المرفوعة قبل ديسمبر 2016 وعددها حوالي 3000 قضية) شملت عديد القضايا القديمة والتي تعطل فيها التحقيق لعدم رد الإدارات أو لارتباطها باختبارات وهو ما يفسر طول مدة البت فيها وهو ما انعكس سلبا على المؤشر. في حين تمكنت المحكمة من بلوغ القيمة المنشودة في طور التعقيب.

كما تم تحقيق فوارق إيجابية بالنسبة لعدد القضايا التي تم الفصل فيها لسنة 2023، وقد تم تحقيق الهدف فعليا في الأطوار القضائية الثلاثة وهو ما يفسر الفارق الإيجابي بين عدد القضايا التي تم البت فيها خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 (4993 قضية تم البت فيها فعليا خلال سنة 2023 مقابل تقديرات بلغت 1027 قضية فقط، أي بفارق إيجابي نسبته 486%).

المؤشر 2.3.2: نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين.							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	%60	%80	% 54.43	%68	%70	%33	نسبة مائوية

يعود هذا الفارق السلبي بين تقديرات وإنجازات سنة 2023 إلى أن المحكمة لا تتحكم بالعدد الجملي للنصوص التي ترد عليها في إطار اختصاصها الاستشاري، بل هو مرتبط بنسق العمل الحكومي، لذلك فإن العدد الجملي للنصوص التي عرضت على المحكمة خلال كامل سنة 2023 بلغ 316 نصاً، منها 172 نصاً تم النظر فيها في أجل لا يتجاوز الشهرين.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت ميزانية برنامج الرقابة خلال سنة 2023 مبلغ قدره 56.694 ألف دينار مقابل 51.167 ألف دينار سنة 2022 أي بزيادة قدرها 10.8% دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية، حيث تم استهلاك مبلغ قدره 55.837 ألف دينار، منها مبلغ 51.961 ألف دينار نفقات التأجير ما يمثل نسبة 99.26%. ويتبين من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانية البرنامج قد بلغت 98.17% مقارنة بالتقديرات وهي نسبة استهلاك عالية تعكس القدرة على توقع وتنفيذ الميزانية.

إلا أن الميزانية المرصودة تبقى في حاجة إلى الدعم خاصة في مجالات التسيير والاستثمار لأهميتها في تحسين جودة العمل الرقابي.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 ق. م التكميلي (1)	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)				
99,28%	-379	51 970	52 349	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
99,26%	-388	51 961	52 349	اعتمادات الدفع	
90,56%	-300	2 879	3 179	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
90,56%	-300	2 879	3 179	اعتمادات الدفع	
100,00%	0	380	380	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
100,00%	0	380	380	اعتمادات الدفع	
41,15%	-571	399	970	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
63,52%	-354	616	970	اعتمادات الدفع	
0,00%	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0,00%	0	0	0	اعتمادات الدفع	
97,80%	-1 250	55.837	56.878	اعتمادات التعهد	المجموع
98,17%	-1 041	55.837	56.878	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

نسبة الإنجاز % (1) / (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023	بيان الأنشطة
			ق. م التعديلي (1)	
99,32%	-36	5 353	5 390	نشاط عدد 1 : رقابة أعمال التصرف بالإدارة والمنشآت والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية
99,10%	-107	11 832	11 940	نشاط عدد 2: رقابة أعمال التصرف المتعلقة بالمصاريف العمومية
97,08%	-119	3 957	4 076	نشاط عدد 3: رقابة أعمال التصرف المتعلقة بالشراء العمومي
98,85%	-33	2 874	2 907	نشاط عدد 4: رقابة أعمال التصرف بالمؤسسات والمنشآت
75,13%	-373	1 126	1 498	نشاط عدد5: متابعة وتدقيق عقود الشراكة
98,80%	-373	30 694	31 067	نشاط عدد 6: إصدار الأحكام في المادة الإدارية
98,17%	-1 041	55 837	56 878	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

يتبين من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانية برنامج الرقابة للأنشطة قد تجاوزت نسبة 98% مقارنة بتقديرات البرنامج لسنة 2023، وهي نسبة مهمة دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية، ومثلت نفقات التسيير المخصصة للهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والخاص 300 ألف دينار لم يتم استغلالها، من أصل 400 ألف دينار مرصودة، بسبب مواصلة تكفل رئاسة الحكومة بنفقات تسيير الهيئة نظرا لعدم استكمال الإجراءات المتصلة بتركيز الهيئة.

كما لم يتسن للمحكمة الإدارية استغلال جميع نفقات الاستثمار المخصصة لها وذلك نظرا لتواصل المشار

البرنامج عدد 2: الرقابة

- إنجازات الأهداف والمؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي (بالإعتماد على الجدول التالي):

المؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي					الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأهداف الإستراتيجية للبرنامج
القيمة المستهدف ة*	الإنجازات مقارنة بالتقديرات* *	انجازات 2023	تقديرات 2023	اسم المؤشر		
%50	%239	%48	%20	نسبة المراقبات المتتمعات بتكزين اشهادي	1.2.2	تطوير المنظومة الرقابية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية

* تقديرات (ن+3) المضمّنة بالمشروع السنوي لأداء سنة 2023
** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

- إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصة بمتابعتها (بالإعتماد على الجدول التالي):

مؤشرات الأنشطة		الإنعكاس المالي (إن وجد)
الأعمال الأنشطة، الأنشطة الفرعية، المشاريع، دعائم الأنشطة	مصدر التمويل	اتفاقيات مع جهات مانحة
المؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الإجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)	
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	إنجازات 2023 (2)	
	تقديرات 2023 (1)	
	القيمة المستهدفة*	50%
	نسبة الإنجاز (1)/(2)	%239
	إنجازات 2023 (2)	48%
	تقديرات 2023 (1)	20%
	تسمية المؤشر الطبيعية	جودة
	دورات تكوينية	
	1.2.2	
	2.2	

• التحليل:

يتم ضمن هذا الجزء كافة المعطيات الكمية والنوعية المتعلقة بما يلي :

حيث تم تحقيق نسبة إيجابية قدرت بـ 239 % من القيمة المنشودة لهذا المؤشر لسنة 2023 والمقدرة بـ 50% باعتبار النسبة الهامة لمراجعات ومراقبات الطلب العمومي الذي يفوق 52% من مجموع مراجعي ومراقبي الهيئة العليا للطلب العمومي.

وعليه سيتم تحيين المؤشر ضمن المشروع السنوي للأداء ضمن المشروع السنوي للأداء للبرنامج لسنة

.2025

البرنامج عدد 03: الإعلام والاتصال والتكوين

براية من 21 فيفري 2024

رئيس البرنامج: السيد علي زريعة

1- نتائج أداء البرنامج

تتبنى استراتيجية برنامج الإعلام والاتصال والتكوين على تنفيذ سياسة الدولة في النهوض بقطاع الإعلام والاتصال بغاية ارساء إعلام ذو جودة من حيث المضامين وضمان استمرارية المرفق الإعلامي العمومي السمعي والبصري وتنمية مهارات الصحفيين والاتصاليين من خلال التكوين وتيسير النفاذ للمعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي.

وتتمثل رؤية البرنامج فيما يلي: مؤسسات إعلامية عمومية مستقلة تؤدي دور المرفق العمومي وتتمتع بالاستقرار المالي وتستجيب لتطلعات المواطن وتتمتع بقدرة تنافسية وتستقطب موارد مالية تؤمن ديمومتها وقد تم ضبط المحاور الاستراتيجية لرئاسة الحكومة الخاصة بهذا البرنامج والمتمثلة أساسا في:

محور استراتيجي 1: دعم المؤسسات العمومية الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة،

محور استراتيجي 2: التواصل والإعلام والتعريف بالنشاط الحكومي.

اهم إنجازات التي تحققت:

- تواصل سير نشاط مؤسسة دار لبراس رغم الصعوبات المتعلقة أساسا بالإشهار وضعف القدرة على المنافسة بالنظر لحجم مستحققاتها الامر الذي يستوجب سنوات عديدة للخروج النهائي من الازمة المالية

تشهد مساهمة الفاعلين العموميين بعض التطورات بعد تغير سياستها الاتصالية حيث تمت مواكبة التطورات التكنولوجية فتغير شكل اصداراتها من ورقية الى الكترونية مثال الحال مؤسسة دار لابراس. ومع ذلك لم تعرف التطور المنتظر بسبب بعض التغيرات التعاقدية والهيكلية. كما لازالت اغلب المؤسسات الإعلامية تتأثر بالوضع الاقتصادي للبلاد وهو ما يستوجب التفكير في مراجعة الأهداف والبرامج لهذه المؤسسات بما يضمن مزيد من الاستقلالية المالية. وتعاني هذه المؤسسات نقص الموارد المالية المتأتية من الإشهار والاشتراكات ، إضافة إلى الصعوبات الهيكلية الناتجة عن تضخم كتلة الأجور وضعف إيراداتها المتأتية من بعض المؤسسات. وبالتالي تحول هذه العراقيل والصعوبات المالية التي تعرفها هذه المؤسسات دون تحقق الأهداف الاستراتيجية الكبرى.

الهدف الاستراتيجي 3-1: حوكمة التصرف بالمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية

والمكتوبة:

يرمي هذا الهدف إلى ضمان فاعلية أداء مؤسسات الإعلام العمومي، بما يساعد على حسن التصرف في المنح العمومية المسندة لها مما يسهم في تطورها وانعكاس ذلك على حوكمة التصرف فيها. وكما هو معلوم، فإن المؤسسات الإعلامية العمومية تعتبر ذات قيمة استراتيجية من خلال مساهمتها في المساندة الاتصالية للتعريف بالاستراتيجيات والخيارات الوطنية وضمان الحق في المعلومة والالتزام بالتعبير عن التعددية (ثقافية، اجتماعية...) وتنشط في إطار تنافسي بسبب تعدد القنوات الإذاعية والتلفزية الخاصة ومحدودية السوق الداخلية (حيث لا يتجاوز عدد المستهلكين للمادة الإعلامية 12 مليون نسمة). ولا يمكن للمؤسسات الإعلامية العمومية أن تعول فقط على التمويل العمومي لضمان ديمومتها وجودة الخدمات التي تقدّمها للمواطن باعتبارها مرفقا عموميا نظرا لمحدودية هذه المنح. غير أنها لم تغلح في تطوير مواردها الذاتية بالشكل الكافي ويعود ذلك الى محدودية مداخيلها المتأتية من عائدات الاشهار والمبيعات والاشتراكات التي تظل في اغلب الأوقات مرتبطة بفترات زمنية محددة.

المؤشر 3-1-1: تطور الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية العمومية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	%2.2	-7.18%	% - 12.22	%1.7	%1.35	-7%	النسبة

يعنى هذا المؤشر بتطور الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية العمومية (سمعية ومرئية ومكتوبة) الأمر الذي من شأنه أن يحافظ على استمرارية المرفق العام وديمومته ويضمن التوازنات المالية للمؤسسات المعنية.

الوحدة ألف دينار

نسبة التطور	الفارق	إنجازات 2023	توقعات 2023	موارد المؤسسات
-12.22%	-7342	52732	60074	

والملاحظ تراجع في الموارد الذاتية حيث لم تتحقق القيمة المرجوة والمقدرة ب 1,7%.

اجمالا شهدت بعض المؤسسات تطورا في مواردها الاشهارية (خاصة مؤسسة التلفزة التونسية) التي بلغت 7296 وكذلك تحسنا هاما في استخلاص مساهمة المشتركين بشبكة الكهرباء.

فيما شهدت موارد مؤسسة الإذاعة التونسية تراجعا بسبب تقلص في استخلاص معالم الشركة التونسية للكهرباء والغاز وهو ما دعم الفارق بين المتوقع والمنجز. إلى حدود الشهر الثامن من سنة 2023 اذ لم يتم استخلاص سوى 10709.334 ألف دينار من جملة المتوقع والمقدر 16700.000.

في الاثناء حافظت الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر على نفس القيمة تقريبا بنسبة سلبية بلغت 1.51- % مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك أساسا إلى تخلي العديد من الحرفاء عن الاشتراك في الجريدة الورقية وتقلص زوار موقع لا براس www.lapresse.tn وتراجع مبيعات الاشهار بنسبة سلبية قدرت ب (-41.02%) حيث يتوجه القراء الى الجرائد الالكترونية مما يفسر ارتفاع رقم معاملات مبيعات الجرائد الالكترونية. في المقابل سجلت إيرادات الطباعة تطورا هاما وذلك بفضل ابرام صفقة مع شركة النهوض بالرياضة لطباعة الجرائد وقصاصات اللعب وبلغت نسبة التطور 120.10%.

عرفت إيرادات وكالة تونس افريقيا للأنباء سنة 2023 تطورا بفضل ارتفاع بيع الصور ويعود ذلك أساسا الى التعاقد مع المؤسسة الوطنية للأنشطة البترولية التي اقتنت صورا من أرشيف الوكالة بما قيمته 21957.500 دينار لتتمين مسيرة مؤسستها وتكوين أرشيف خاص بها.

وحقق المركز الافريقي لتدريب الصحفيين تراجعا يقدر بـ 4.2- ألف دينار ويعود ذلك بالأساس الى انهاء الاتفاقية المبرمة مع مؤسستي لا براس وكالة تونس افريقيا للأنباء.

وحافظ مركز الاعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات افادة على نشاطه التقليدي في علاقة بالدورات التكوينية الخاصة بالمجتمع المدني.

تميزت سنة 2023 بعدد من المؤشرات الإيجابية التي تعكس وضوح الهدف والقدرة على التوقع والاستشراف وقد ساهم تدخل الدولة بجملة من القرارات والمنح في ضمان استمرارية هذه المؤسسات التي عولت أيضا على تنمية مواردها من الأشهار وعلى جملة من التعاقدات المالية التي كان لها أثر هام في الحد من العجز ومع ذلك لم تحقق هذه المؤسسات العمومية ما يضمن تجاوزها الكلي لهذه الصعوبات بسبب:

- ضعف مداخيل الأشهار بالمؤسسات الإعلامية العمومية بسبب الصعوبات الاقتصادية التي عرفتها البلاد إضافة الى شدة المنافسة بين المؤسسات الإعلامية العمومية من جهة، والمؤسسات الإعلامية الخاصة من جهة أخرى، واعتماد المستشهرين على نسب المشاهدة المرتفعة لتوزيع الميزانيات المخصصة للإشهار لضمان تنافسية أفضل لمنتجاتهم.
- تحسن مقبول في عدد زوار المواقع الالكترونية للصحف وتخلي الحرفاء عن الاشتراك في الجريدة الورقية لفائدة الجرائد الالكترونية التي وبالرغم من ارتفاع معاملات مبيعاتها الا انها ظلت متواضعة.

بالنسبة لتحقيق أداء مؤشر "تطور الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية العمومية" يقترح:

- حث المؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية على اعتماد نموذج اقتصادي يوفر مردودية مالية أكبر والعمل على تحسين تنافسيّتها مقارنة بالمؤسسات الإعلامية الخاصة،
- حث الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر على تطوير منصتها الالكترونية لمواكبة الحاجيات والسلوكيات الجديدة للقراء من جهة، والمستشهرين من جهة ثانية، وتطوير الأساليب التسويقية التي تعتمدها.

ولتحسين الأداء لابد من:

- مراجعة محاصيل مساهمة المشتركين في التتوير
- النظر في اعداد مشروع اتفاقية مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز قصد تحويل المساهمة بصفة دورية مراعاة للوضعية المالية للمؤسسة
- النظر في اصدار امر خصوصي ينظم الاشهار والاستشهار ويحدد العلاقة بين المتدخلين في المجال فيما يخص العمولات في عقود الاشهار.

الهدف الاستراتيجي 3-2: تيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي:

يرمي هذا الهدف إلى ضمان إعلام المواطنين بالعمل الحكومي وأداء الحكومة بصفة عامة، وذلك بتطوير المحتوى الرقمي للموقع الرسمي لبوابة رئاسة الحكومة وتحيينه بصفة دورية. ولا شك أن المنصات الرقمية بدأت تحتل مكانة خاصة في المشهد الإعلامي لما تتميز به من توفر لمحتوى محيّن باستمرار وسهولة في الاطلاع عليه وتصفحته في أوقات مختلفة تلائم السلوكيات الجديدة للمستخدمين وهو ما يفسر تزايد عدد المتصفحين لبوابة رئاسة الحكومة وتجاوز التقديرات.

المؤشر 3-2-1 : عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	انجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	363.837	370.000	375.000	591.110	157.62%	385.000	2025

بلغ عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة 591.110 زائرا خلال سنة 2023 مقابل عدد 370.000 سنة 2022 وهو عدد فاق توقعات 2023 المقدرة ب 375.000 وبذلك يمثل هذا العدد تطورا بنسبة 157.62% مقارنة بتقديرات سنة 2023، وبذلك تمّ تجاوز التقديرات الخاصة بالسنة نفسها ويدلّ ذلك على حاجة المواطنين إلى الاطلاع على الاحداث السياسية الوطنية ومتابعة النشاط الحكومي والحصول على معلومات ومعطيات محيّنة يستقيها من مصادر موثوقة.

ويتبين من خلال التقرير التحليلي حول عدد الزوار، تصاعد وتيرة الزيارات لبوابة رئاسة الحكومة بفضل ارتفاع عدد رواد المواقع والذي بلغ 202.808 حيث بلغ عدد الزوار الجدد 195.319 وعدد الهياكل المتابعة للموقع 92.669 وذلك بمعدل توقيت جيد قدره 5 دق و 7 ثواني خلال كل زيارة. وهو ما يعكس حاجة المواطنين للمعطيات التي توفرها رئاسة الحكومة من متابعة للنشاط الحكومي ولنشاط الهياكل والمؤسسات العمومية والخدمات الالكترونية المسداة من قبلها والاجابة على استفسارات المواطنين بخصوصها وتوفير الاذلة والمطبوعات الإدارية على الخطّ والتعريف بالروابط المفيدة هذا وقد ساهم إضافة الرابط المتعلق بالمنشورات في ارتفاع عدد الزوار وذلك بعد غلق البوابة الوطنية للإعلام القانوني legislation.tn لأسباب تقنية.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج الاعلام والاتصال والتكوين سنة 2023 ما قدره 98,552 أذ دفعا وبلغت نسبة الإنجاز 99.29% وسجلت نفقات التأجير نسبة 99.49% ونفقات التسيير نسبة 99.10% وبلغت نفقات التدخل نسبة 98.40%، أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد بلغت نسبة الإنجاز فيها 18% بسبب عدم تخصيص اعتمادات لهذا القسم، وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2023 2-	تقديرات 2023 ق. م التكميلي 1-	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)				
%99.49	-440	86,587	87,027	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
%99.49	-440	86,587	87,027	اعتمادات الدفع	
%99.10	-31	3,423	3,454	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
%99.10	-31	3,423	3,454	اعتمادات الدفع	
%99.96	-4	8,659	8,663	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
%98.40	-139	8,524	8,663	اعتمادات الدفع	
%16.47	-92	18	110	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
%16.47	-92	18	110	اعتمادات الدفع	
%0.00	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
%0.00	0	0	0	اعتمادات الدفع	
%99.43	567-	98,687	99,254	اعتمادات التعهد	المجموع
%99.29	702-	98,552	99,254	اعتمادات الدفع	

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (دفعاً)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م التكميلي -1	إنجازات 2023 -2	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نشاط1: منحة لفائدة مؤسسة التلفزة التونسية	40,753	40,618	-135	100%
نشاط2: منحة لفائدة مؤسسة الإذاعة التونسية	36,420	36,420	0	100%
النشاط3: منحة لفائدة وكالة تونس افريقيا للأنباء	11,548	11,548	0	100%
النشاط4: تغطية أنشطة رئيس الحكومة والتنسيق مع الصحافة المحلية والأجنبية وتحرير البلاغات الصحفية	3,063	2,733	-330	89%
النشاط5: منحة لفائدة مركز الاعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات	851	851	0	100%
النشاط6: دعم وتكوين الصحفيين في ميدان الاتصال	907	670	-237	74%
النشاط7: منحة لفائدة الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر	5,712	5,712	0	100%
المجموع	99,254	98,552	-702	99.29%

سجلت نفقات برنامج الاعلام والاتصال والتكوين فوارقا في الاعتمادات المرصودة في قانون المالية لسنة

2023 في حدود 89.353 أ د مقارنة بالاعتمادات الجميلة النهائية المرصودة بعنوان نفس السنة التي بلغت

99.254 أ د ومثلت الاعتمادات التكميلية المخصصة للبرنامج نسبة 11% من إجمالي ميزانية البرنامج،

تتقسم كما يلي:

- مبلغ 3010 أ د لفائدة مؤسسة التلفزة التونسية.

- مبلغ 385 أ د لفائدة مؤسسة الإذاعة التونسية.

- مبلغ 1136 أ د لفائدة وكالة تونس إفريقيا للأنباء .

- مبلغ 5712 أ د لفائدة الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر "لا براس".

وتمّ توزيع المنح المخصّصة للمؤسسات الإعلامية العمومية الممثلة في مؤسسة التلفزة التونسية ومؤسسة الإذاعة التونسية ومؤسسة تونس أفريقيا للأنباء ومركز إفادة والشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر بنسبة 100% مما ساهم في تحقيق بعض التوازن المالي للمؤسسات الإعلامية. في حين بلغت نسبة انجاز نفقات التأجير المخصّصة لتغطية أنشطة رئيس الحكومة والتنسيق مع الصحافة المحلية والأجنبية وتحرير البلاغات الصحفية 89.22% وكانت نسبة انجاز النفقات الخاصة بدعم تكوين الصحفيين في ميدان الاتصال في حدود 74%.

لم تتمكن المؤسسات العمومية لقطاع الاعلام من تحقيق التوازن المالي المنشود، رغم الجهود المبذولة في الحوكمة والترشيد وذلك بسبب الصعوبات الهيكلية (الاعلام المكتوب خاصة) ويعود ذلك أساسا الى المنافسة ومحدودية الموارد المالية الى جانب ضعف حوكمة التصرف في مؤسسات الاعلام العمومي.

البرنامج عدد 04: التصرف في القطاع العمومي

(بداية من 21 فيفري 2024)

رئيس البرنامج :
السيد حسان المسعودي

1. نتائج أداء البرنامج

يسعى برنامج التصرف في القطاع العمومي إلى حوكمة القطاع العمومي بما يمكن من تحسين إدارته على أساس مجموعة من المبادئ والممارسات التي تعزز الشفافية والمساءلة والفاعلية في إدارة الموارد البشرية والتنظيمات الهيكلية للإدارات والمؤسسات العمومية.

الغاية: وظيفة عمومية حديثة من أجل مرافق عمومية ذات جودة لخدمة المواطن
الرؤية: إدارة عمومية واضحة المهام والهيكلية تسيّرهما موارد بشرية مستدامة، كفؤة، قادرة على تحقيق الأهداف المرسومة وذلك من خلال التوظيف الأمثل للموارد البشرية وتقييم الأداء من أجل تطوير الكفاءات والإنتاجية عبر إعادة هيكلة منظومة التكوين وتطوير آلياته وتحسين آليات التصرف في الموارد البشرية من أجل تقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطن.

وتقوم خطة العمل على المحاور الاستراتيجية التالية:

- محور استراتيجي 1: تطوير التصرف في الموارد البشرية للإدارة
- محور استراتيجي 2: ترشيد الموارد البشرية في الوظيفة العمومية
- محور استراتيجي 3: تنمية المهارات وتطوير الكفاءات
- محور استراتيجي 4: تنظيم إداري متطور وناجع

الهدف 4-1: تطوير الإطار القانوني للوظيفة العمومية والمناهج والطرق الحديثة للتصرف

في الموارد البشرية

يتنزل هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بتطوير التصرف في الموارد البشرية للإدارة الذي يعتمد خاصة على تحديد التوجهات العامة من خلال تنسيق وتوحيد طرق التصرف بين المصالح المكلفة بالتصرف في الموارد البشرية بالإدارات العمومية، إبداء الرأي في مشاريع القوانين والأوامر المتعلقة بالوظيفة العمومية واقتراح التصورات التي ترمي إلى تحقيق تصرف أمثل في الموارد البشرية بالوظيفة العمومية وذلك عن طريق تطوير المنظومة القانونية والترتيبية وإرساء مناهج جديدة مثل نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية ونظام وظيفة عمومية عليا ووضع منظومة معلوماتية خاصة بالموارد البشرية ومراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

وبخصوص مدى تحقيق هذا الهدف، فقد تم تجاوز التقديرات وفق ما هو مبين بالجدول الموالي والخاص بالمؤشر. ويعود ذلك لما تعهدت مصالح الوظيفة العمومية بإنجازه من نصوص ترتيبية، وما قدمته من استشارات لمختلف الوزارات بغاية توحيد المناهج وتحسين آليات التصرف في الموارد البشرية

المؤشر 1.4.1: عدد الإجراءات والنصوص التنظيمية المنجزة في مجال تحسين مناهج التصرف في الموارد البشرية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	مقارنة 2023 بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة(*)	السنة
عدد	65	70	80	108	(1)/(2)	100	2025

وقد تم إنجاز ما يقارب 4710 ملفا بالهيئة العامة للوظيفة العمومية خلال سنة 2023، ورد منها على مكتب الضبط الخاص بالهيئة 4343 ملفا. حيث تستصدر الهيئة عديد الملفات والنصوص التي تدخل في مجال اختصاصها الحصري (مناشير، مراسلات مبدئية...).

المؤشر 1.4. 2 : نسبة التقدم في إنجاز مشاريع الإصلاحات							
السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	%90	%87	%52	%60	%20	--	نسبة %

يحتسب هذا المؤشر التقدم في إنجاز مشاريع الإصلاحات في مختلف مجالات تطوير طرق ومناهج التصرف الحديث في الموارد البشرية. يعكس هذا المؤشر مدى التقدم في تنفيذ مشاريع الإصلاحات متوسطة المدى والتي يتم تنفيذها بالتعاون مع وزارات وهيئات أخرى وبدعم من شركاء فنيين في إطار التعاون الدولي ويضم المشاريع التالية:

1- مراجعة قانون الوظيفة العمومية: 50%

على إثر استكمال حلقات التفاوض مع الاتحاد العام التونسي للشغل حول مضامين مراجعة قانون الوظيفة العمومية والتوصل إلى جملة من التوافقات، انطلقت الهيئة العامة للوظيفة العمومية خلال سنة 2023 في إعداد صياغة أولية لمشروع القانون تم الانتهاء منها وإحالتها إلى باقي الوزارات لإبداء الرأي.

2- إرساء نظام وظيفة عمومية عليا 40%

تم إعداد مشروع أمر حكومي يضبط الأحكام المتعلقة بشروط وإجراءات التكليف بهذه الوظائف ومباشرتها وتمت إحالتها للاستشارات إلى وزارة المالية والمحكمة الإدارية والوزارات وكذلك الاتحاد العام التونسي للشغل.

3- إرساء التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات: 80%

كان الهدف خلال سنة 2023 إعداد الدليل المشترك لمهن الوظيفة العمومية وتقديمه. تم الانتهاء من صياغة الدليل في نسخته العربية والفرنسية في انتظار عرضه على الوزارات (مبرمج خلال سنة 2024).

4- تنفيذ مشروع "بورصة الحراك" بين الوزارات 70%

نص الأمر الرئاسي عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أبريل 2022 المتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية على إحداث "بورصة الحراك" لفائدة

أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وهي منصة إلكترونية على الخط يتم من خلالها الإعلان، عن الخطط الشاغرة وشروط الترشح لها وبطاقات توصيف المهام للخطط المفتوحة كما تمكّن المترشحين من إدراج ترشحاتهم على الخط عبر هذه البورصة.

وقد تم خلال سنة 2023 تطوير المنصة المذكورة وتجربتها وتجميع ملاحظات مختلف الوزارات بخصوص طريقة استغلالها في انتظار انطلاقتها الرسمي المبرمج خلال الثلاثية الثانية من سنة 2024.

5- إرساء نظام تقييم جديد لأعوان الوظيفة العمومية 60%

تم الانتهاء سنة 2023 من تصور مسار النظام الجديد للتقييم (نظام يقوم على محادثة بين العون ورئيسه المباشر، يُقيم فيه كفاءته وأدائه) وإعداد أدواته (استمارة التقييم، الأدلة المصاحبة...) وسيتم العمل خلال سنة 2024 على بلورة هذا المسار في مشروع أمر للغرض.

6- وضع منظومة معلوماتية لتطوير منظومة "إنصاف": 10%

من أجل توضيح الرؤية والمساعدة على اتخاذ القرار واستشراف القرارات المناسبة للفترات المستقبلية بناء على معطيات إحصائية دقيقة يتم العمل على تطوير منظومة التصرف الآلي في أعوان الوظيفة العمومية "انصاف" لتكون أكثر فاعلية ونجاعة.

وقد تم إنجاز دراسة لتشخيص النظام الحالي للمعلومات الخاص بالتصرف في أعوان الوظيفة العمومية (منظومة انصاف) وتحديد الحاجيات في هذا المجال. كما تم إعداد كروس شروط للشروع في تطوير المنظومة. ويتم خلال سنة 2024 التحضير للإعلان عن طلب العروض من طرف وزارة تكنولوجيا الاتصال.

تتمثل أهم الاشكاليات فيما يلي:

- تعدد الأطراف المتداخلة في مشاريع الإصلاح مما ينجر عنه صعوبة التنسيق والتنظيم.

- بروز بعض الإشكاليات التقنية الخاصة بمشروع "بورصة الحراك" نتيجة عدم وضوح إطار التعاقد مع المزود.

- التغييرات على مستوى المسؤولين عن الهياكل الإدارية.

- التأخر في ضبط عدد من الخيارات الاستراتيجية على مستوى تنفيذ مختلف المشاريع الإصلاحية.

الهدف 4.2: التحكم في كتلة الأجور

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بترشيد الموارد البشرية في الوظيفة العمومية ويعنى بالتحكم في التطور السنوي لكتلة الأجور والحد من الضغط على ميزانية الدولة وعادة ما يتبلور ذلك في شكل إجراءات عاجلة للتحكم في كتلة الأجور وترشيدها يتم التنصيص عليها بقانون المالية لكل سنة.

المؤشر 1.2.4 : نسبة التحكم السنوي في كتلة الأجور							
السنة	القيمة المستهدفة(*)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	%4.5	%102	%5.11	%5	%4.5	% 5	نسبة %

تم احتساب تقديرات هذا المؤشر ضمن مقاربة ميزانية شاملة وبالاعتماد على أرقام وزارة المالية.

وللإشارة فقد تم تغيير عنوان هذا المؤشر من "نسبة التطور السنوي لكتلة الأجور" إلى "نسبة التحكم السنوي في كتلة الأجور"، قصد مزيد التوضيح، فالتحكم في كتلة الأجور (الهدف 2.4) يعني التقليل من كلفة الأجور ويكون ذلك بمزيد التخفيض منها فهذا المؤشر يستهدف تسجيل نسق تصاعدي في نسبة التحكم السنوي في كتلة الأجور ما يدل على تراجع كلفتها.

وعملت الهيئة العامة للوظيفة العمومية في هذا السياق، على متابعة التراخيص السنوية للانتدابات وتنفيذ التوجيهات الواردة بمنشور إعداد الميزانية لسنة 2023 فيما يتعلق بنفقات التأجير:

- تم حصر الانتدابات في الحاجيات المتأكدة وذات الأولوية القصوى (الأطباء، أطباء الاختصاص...) مع الاقتصار على خريجي مدارس التكوين (المرحلة العليا للمدرسة الوطنية للإدارة...) والتخفيض بنسبة 50% في عدد خريجي مدارس التكوين الخاصة بوزارات الدفاع الوطني والداخلية والعدل.
- ترشيد الزيادات في الأجور: الالتزام بالاتفاق المبرم بين الحكومة والطرف النقابي بتاريخ 15 سبتمبر 2022، فيما يتعلق بعدم المطالبة بأي زيادات في الأجور بعنوان سنوات 2023 و2024 و2025.
- تحديد نسبة الترقيات العادية بـ 20%.
- التحكم في إسناد الساعات الإضافية.
- مواصلة اعتماد البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية وذلك لفائدة الأعوان الذين يبلغون سن 57 سنة على الأقل مع التمتع بجزائية فورية من تاريخ الإحالة على التقاعد: 4100 سنة 2023 (التقديرات 6000 على 3 سنوات 2022-2023-2024).
- تم إسناد عطلة لبعث مؤسسة لفائدة 75 عون خلال سنة 2023. (تم صياغة مشروع أمر للتشجيع على الانتفاع بعطلة لبعث مؤسسة طبقا للفصل 15 من قانون المالية لسنة 2022).

الهدف 3.4: تنمية المهارات وتطوير الكفاءات

ويتنزل في إطار دعم وتطوير قدرات الأعوان العموميين برئاسة الحكومة بهدف تحقيق أكثر فاعلية في تأدية مهامهم وذلك من خلال تنفيذ برامج تكوينية ذات جودة وتحديث منظومة التكوين في الوظيفة العمومية، حيث تم تكوين 84 % من الذكور و 89 % من الاناث من جملة تقديرات 2023 كما تمت مرافقة 6 مؤسسات من جملة 21 مؤسسة وهيكل تكوين وتم اعدادها لتتمكن من الحصول على مواصفات الجودة خلال سنة 2024.

المؤشر 1.3.4: نسبة المنتفعين بدورة تكوينية في السنة من مجموع أعوان رئاسة الحكومة													
السنة	القيمة المستهدفة		إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023		إنجازات 2023 (2)		تقديرات 2023 (1)		إنجازات 2022		إنجازات 2021		وحدة المؤشر
			ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	
2025	25%	30%	89%	84%	13,4%	16,8%	15%	20%	5%	10%	6,7%	11%	نسبة

يمكن هذا المؤشر من قياس نسبة الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية تكريسا لمبدأ المساواة بين الأعوان وحرصا على تحسين مردوديتهم وقد سجل انخفاض في نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية سواء من الذكور ومن الاناث مقارنة بالتقديرات لسنة 2023 كما تم استهلاك كل الاعتمادات المخصصة لتكوين الاعوان العموميين برئاسة الحكومة غير ان هذه النسب تبقى ضعيفة مقارنة بمجموع اعوان رئاسة الحكومة ويرجع هذا الضعف خاصة إلى:

- نقص أدوات التصرف في الموارد البشرية على غرار الوصف الوظيفي والذي يمكّن من تحديد بأكثر دقة لإحتياجات التكوين،
- عدم توفر دورات تكوينية على الخط في عديد المجالات.

المؤشر 2.3.4: نسبة مؤسسات وهياكل التكوين العمومية المنتفعة بمرافقة الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات في مسار الجودة													
السنة	القيمة المستهدفة		إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023		إنجازات 2023 (2)		تقديرات 2023 (1)		إنجازات 2022		إنجازات 2021		وحدة المؤشر
			ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	
2025	38%		100%	28%	28%	28%	28%	28%	28%	28%	28%	28%	نسبة

يمكن هذا المؤشر من متابعة مدى تقدم شبكة مؤسسات وهياكل التكوين العمومية في اعتماد وتركيز المواصفة الوطنية لضمان جودة التكوين والحصول على علامة الجودة ISO 21001 وقد تم تحقيق نسبة 100% بالنسبة للأنشطة المبرمجة بعنوان سنة 2023.

حيث تم مرافقة ثلاث مؤسسات تكوين عمومية نموذجية للحصول على علامة الجودة ISO 21001 وثلاث هياكل ومؤسسات تكوين عمومية لاعتماد وتركيز المواصفة الوطنية لضمان جودة التكوين وتحقيق الأهداف المبرمجة لهذه السنة:

- إعداد (06) تقارير تتعلق بتحليل الفارق خاص بكل مؤسسة،
- تنفيذ برامج تكوينية بهدف التحسيس وتنمية قدرات فرق الجودة بالمؤسسات والهياكل المعنية (32 إطار)،

- التعاقد مع مكتب دراسات خاص لإجراء مرافقة ميدانية للمؤسسات التكوينية
- دعم لوجيستي للمؤسسات المعنية بالمعدات والتطبيقات الإعلامية،

المؤشر 4-2-3: عدد الإجراءات والآليات والنصوص التي بصدد الإنجاز لتطوير منظومة التكوين							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	4	6/5	5	6	6	--	عدد

لقد تم الشروع في اصدار وإدخال عدد من الإجراءات والآليات التي تهدف إلى تحديث منظومة التكوين بالوظيفة العمومية حيث تم:

- اعداد الوثيقة الأولية للمواصفة الوطنية لضمان جودة التكوين،
- اعداد الوثيقة الأولية للاستراتيجية الوطنية للتكوين،
- ثم التعاقد مع مكتب مختص لتركيز منصة رقمية للتصرف في مخططات التكوين،
- تم اصدار منشور يتضمن نموذج المخطط الثلاثي للتكوين،
- اعداد مشروع امر يتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة موظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،

ويعود هذا الفارق الطفيف في الإنجاز إلى:

أن هذه الإجراءات والآليات يستغرق تركيزها أكثر من سنة (تمتد الأنشطة والإجراءات الخاصة بها على أكثر من قسط) فيتم إنجازها بطريقة مرحلية على شكل أقساط كما هو الشأن بالنسبة لتركيز منصة رقمية للتصرف في مخططات التكوين.

مراجعة الأطر القانونية وإصدار النصوص المتعلقة بها تتطلب تدخل عديد الأطراف والاستشارات مما قد يساهم في تأخر إنجازها في سنة البرمجة على غرار النصوص الترتيبية المتعلقة بتنظيم مراحل التكوين المستمر فهي مرتبطة بسرعة استجابة الوزارات وبإجراءات العرض على المجالس الوزارية.

وسيتم العمل على مزيد التنسيق بين الهياكل المعنية وتقليص آجال عرض النصوص على الامضاء والنشر والعمل على توفير اعتمادات أكبر لتركيز الآليات الجديدة بالسرعة المطلوبة.

الهدف .4. 4: المهام والهياكل التنظيمية للوزارات واضحة ومحددة

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الأول "تطوير الوظيفة العمومية". ولقد ساهمت المراجعات الوظيفية المنجزة في الفترة المتراوحة بين سنة 2017 وسنة 2020 في تكريس هذا الهدف بنسب متفاوتة. وتتجه الإشارة إلى أنّ رفع الفاعلية المؤسساتية للوزارات هي عملية طويلة ومعقدة تستوجب القيام بتحليل تشخيصي شامل يقوم على تحديد مهام مختلف الهياكل وضبط الوظائف الضرورية للاضطلاع بها واقتراح خارطة طريق متكاملة لإرساء الإصلاحات اللازمة. فعملية تحديد مهام الوزارات ومن ثم ضبط التنظيم الأمثل (l'organisation optimale) للاضطلاع بها تستوجب ترسيخا تدريجيا يقوم على اعتماد آليات تصرف إداري حديث على غرار المراجعة الوظيفية. وإن هذه الأخيرة كوسيلة تفكير حول الوظائف الكبرى وصلاحيات الوزارات من شأنها المساهمة في تحديد مجال تدخل الدولة. هذه

الخصوصية تفترض مراعاة المتغيرات القانونية والمؤسسية وكذلك الإلمام بجمللة الإصلاحات الجارية لتحديد الوزارات ذات الأولوية للقيام بعملية المراجعة الوظيفية.

وقد تم خلال سنة 2023 التركيز على متابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بتبسيط إجراءات العمل الداخلي للإدارة وذلك في إطار تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع المراجعات الوظيفية للوزارات التونسية.

المؤشر 4.4.1: نسبة التقدم في تعميم المراجعات الوظيفية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	% 100		52%	%55	52%	52%	نسبة مائوية

يعكس هذا المؤشر مدى التقدم في إنجاز المراجعات الوظيفية للوزارات التونسية وذلك باحتساب نسبة تغطية أعوان الوظيفة العمومية، حيث تم خلال الفترة المتراوحة بين 2017 و 2020، إنجاز ثمان مراجعات وظيفية أسفرت عن نسبة تغطية تقريبية قدرت بـ 52% مقارنة بالعدد الجملي لأعوان الوظيفة العمومية في تلك الفترة.

وقد تضمنت الشروط المرجعية (TDRs) للمرحلة الثالثة من المشروع، بالتوازي مع متابعة تنفيذ توصيات المراجعات الوظيفية المنجزة، مواصلة تعميم التجربة خلال سنة 2023 على حزمة جديدة من الوزارات، الشيء الذي لم يتسن إنجازه للاعتبارات التالية:

- محدودية المدة المخصصة لإنجاز مراجعات وظيفية جديدة في إطار تنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع، ما حال دون تغطية وزارات أخرى،

- إعطاء الأولوية لمتابعة تنفيذ توصيات المراجعات الوظيفية المنجزة،

- إيلاء الأهمية لعملية نقل الخبرة تدريجيا لفائدة الاطارات التونسية في مجال المراجعة الوظيفية وذلك عبر التركيز على الجانب التقني لهذه الآلية. وقد تم في هذا المستوى إعداد إطار مفاهيمي ودليل إجراءات خاص بالمراجعات الوظيفية.

وسيتم الحرص على مواصلة مشروع المراجعات الوظيفية لتعميم التجربة على بقية الوزارات وذلك بالتوازي مع عملية نقل الخبرة تدريجيا في المجال.

المؤشر 2.4.4: نسبة تنفيذ توصيات المراجعات الوظيفية المنجزة							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	% 100	%5.55	%5	%90	20%	5%	نسبة مائوية

حددت الشروط المرجعية (TDRs) للمرحلة الثالثة من مشروع المراجعات الوظيفية للوزارات التونسية هدفا أساسيا يتمثل في متابعة التوصيات الواردة بالتقارير النهائية للمراجعات المنجزة ومساندة الوزارات في عملية تنفيذ هذه التوصيات. وقد تم في هذا الإطار تنظيم عدة ورشات عمل خلال سنة 2023 مع ممثلي الوزارات وذلك لتدارس سبل تنفيذ هذه التوصيات بعد أن قام مكتب تنظيم المصالح العمومية بتعدادها وتصنيفها.

وقد لوحظ في هذا الخصوص تقادم التوصيات المرتبطة أساسا بتنظيم ومهام الوزارات باعتبار تغير الوضعيات التي كانت قائمة زمن القيام بعملية المراجعة، ما استلزم تركيز العمل فقط على التوصيات المتعلقة بتبسيط إجراءات العمل الداخلي للإدارة (le) amélioration du fonctionnement interne: le (back-office).

وقد تمحورت هذه التوصيات حول النقاط التالية:

-القيام بضبط المسارات (Cartographie des processus) لتحديد التعطيلات الاجرائية ومن ثم العمل

على ازالتها أو الحد منها

-التسريع برقمنة الوثائق والأرشيف

-إستغلال الإعلامية لتحسين جدوى وفاعلية العمل الداخلي للإدارة

-العمل على تحسين التصرف الاداري في الأعوان

تكريسا لذلك، وكخطوة أولى، تولت الوزارات المعنية اقتراح عدد من المسارات الاجرائية والعمل على

تبسيطها بمساندة مكتب تنظيم المصالح العمومية.

وتتجه الاشارة إلى أن عملية تبسيط المسارات الاجرائية تقتضي اتخاذ إجراءات عملية معينة لتكريسها.

ومن المقرر أن يتم خلال سنتي 2024 و2025 استكمال العمل على الاجراءات المقترحة بمشاركة الوزارات

المعنية.

الهدف الاستراتيجي 5.4: حوكمة المؤسسات والمنشآت العموميّة

يندرج هذا الهدف في إطار استراتيجية إصلاح المؤسسات والمنشآت العموميّة وحوكمتها. حيث أبرز

التشخيص الحالي لواقع المؤسسات والمنشآت العموميّة تشتت الهياكل المعنيّة بالإشراف عليها سوى بصفة

أفقية أو قطاعية مما استوجب ضرورة إعادة النظر بصفة كليّة في دور الدولة بصفتها مساهما عموميا.

على اعتبار أن صياغة المرسوم المتعلق بالمؤسسات والمنشآت العمومية قد استوفى جميع مراحل الدراسة

في سنة 2023 بما في ذلك مرحلة العرض على مجلس الوزراء والمصادقة حيث لم يتم تقديمه كمؤشر

لقياس مدى تحقيق الهدف بل تم اختيار مؤشر ينبثق من فحوى المرسوم وهو مؤشر التقدم في صياغة

نصوصه التطبيقية نظرا لأهميّة هذه النصوص في تحقيق النجاحة في التصرف بالمؤسسات والمنشآت

العمومية.

المؤشر 1.5.4: نسبة التقدم في إعداد وصياغة النصوص التطبيقية للمرسوم المتعلق بالمؤسسات والمنشآت العمومية وحوكمتها							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	%80	100%	%20	%20	-	-	نسبة مائوية

تم انجاز ما تم تقديره بالنسبة لصياغة النصوص التطبيقية للمرسوم المتعلق بالمؤسسات والمنشآت العمومية وحوكمتها حيث قامت مصالح وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية في الشروع في صياغة مشاريع النصوص التالية وانتهت من الصياغة الأولية لـ 6 مشاريع أوامر ترتيبية.

المؤشر 2.5.4: نسبة التقدم في إعداد دليل مرجعي لإعداد قوانين الإطار للمؤسسات والمنشآت العمومية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	%100	%16.66	%10	%60	%10	--	نسبة مائوية

رغم أهمية إعداد الوثيقة المرجعية لإعداد قوانين الإطار بالمؤسسات والمنشآت العمومية إلا أن نسبة الإنجاز ظلت تراوح نفسها ويرجع ذلك لمراجعة أولويات وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية وانصهارها في البعد الاستراتيجي لإصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية باعتبار أن مفهوم قانون الإطار والزاميته كان يندرج ضمن الأحكام المزمع تنقيحها بالقانون عدد 9 لسنة 1989 في الباب المتعلق بالانتدابات والتصرف التقديري للموارد البشرية فكان من الأجدر التريث إلى حين إصدار النص المذكور واعداد دليل مرجعي يتماشى وأحكامه ومضامينه الجديدة.

سيتم مستقبلا، بناء على ما سيتم إقراره بالنسبة لبرنامج إصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية، العمل على إيلاء الحرص اللازم لاستكمال إعداد الوثيقة المرجعية لإعداد قوانين الإطار بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

الهدف 6.4: تطوير التصرف في الموارد البشرية بالمؤسسات والمنشآت العمومية

يؤسس هذا الهدف إلى دعم الحوار الاجتماعي وتحديث التصرف في الموارد البشرية صلب المؤسسات والمنشآت العمومية ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال مراجعة القانون العام للمؤسسات والمنشآت العمومية مع الشريك الاجتماعي وتكريس التصرف التقديري للموارد البشرية بالمؤسسات والمنشآت العمومية من خلال دعوة المؤسسات والمنشآت العمومية للالتزام بإعداد قوانين الإطار وتكريس المبادئ العامة للتناظر في مجال الانتداب بالمؤسسات والمنشآت العمومية من خلال اصدار نص ترتيبي ينظم إجراءات وكيفية تنفيذ الإنتدابات الخارجية بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

المؤشر 1.6.4: نسبة تقدم إنجاز النصوص الترتيبية المتعلقة بأدوات التنظيم والتسيير بالمؤسسات والمنشآت العمومية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	%80	%72	%40	%55	%40	%40	نسبة مائوية

إنّ تقدم نسبة إنجاز النصوص الترتيبية المتعلقة بأدوات التنظيم والتسيير بالمؤسسات والمنشآت العمومية

ولئن كان من المؤشرات الجوهرية التي تعكس أداء وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية

حيث تتعهد بالمصادقة على مشاريع النصوص المتعلقة بالتنظيم والتسيير على غرار:

- المصادقة على الهياكل التنظيمية
- المصادقة على قوانين الإطار
- المصادقة على نصوص شروط التسمية في الخطط الوظيفية
- المصادقة على الأنظمة الأساسية الخاصة
- المصادقة على التنظيم الإداري والمالي
- المصادقة على الاحداثات الجديدة للمؤسسات والمنشآت العمومية

فإن كيفية احتساب التقديرات والإنجازات لهذا المؤشر تعتبر شائكة بالنظر للاعتبارات التالية:

- طول المسار الاجرائي لاستصدار نص ترتيبى وتعدد المتدخلين والزامية العرض على الاستشارات الوجودية.
- عدم استكمال المراحل النهائية للمصادقة رغم استيفاء جميع مراحل الدراسة ويرجع ذلك لعدم البرمجة للمصادقة في مجلس الوزراء أو لعدم استكمال التأشيرات اللازمة وفقا للدستور الجديد.
- رأي وزارة المالية الرافض للانعكاس المالى للمشروع أو الداعي إلى التريث وتأجيل النظر في أحيان أخرى

كل هذه المبررات أدت إلى نسبة إنجاز دون التقديرات المحتملة.

بالنسبة للتدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها في الغرض لتحقيق هذا الهدف:

- عقد جلسات عمل تنسيقية مع مصالح وزارة المالية للبت النهائي في بعض الملفات العالقة.
- مراسلة وزارات الاشراف القطاعي ودعوتها بالإسراع في تعديل مشاريع النصوص الترتيبية وعرضها لاستكمال إجراءات المصادقة النهائية.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج التصرف في القطاع العمومي سنة 2023 ما قدره 13.770 أ.د. تعهدا و13,721 أ.د. دفعا وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 83.31% وسجلت نفقات التأجير نسبة 91.5% وبلغت 71.23% لنفقات التسيير و75.32% في قسم التدخل. يمكن تفسير النقص في نفقات التأجير إلى إحالة عدد من الإطارات على التقاعد.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2023 2-	تقديرات 2023 ق. م التكميلي 1-	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)				
91,56%	821-	8 913	9 734	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
91,52%	826-	8 908	9 734	اعتمادات الدفع	
71,23%	303-	750	1 053	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
71,23%	303-	750	1 053	اعتمادات الدفع	
75,32%	1 331-	4 063	5 394	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
75,32%	1 331-	4 063	5 394	اعتمادات الدفع	
15,27%	246-	44,278	290	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
0,00%	290-	0	290	اعتمادات الدفع	
0,00%	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0,00%	0	0	0	اعتمادات الدفع	
83,60%	2 701-	13 770	16 471	اعتمادات التعهد	المجموع
83,31%	2 750-	13 721	16 471	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بالنسبة لإعتمادات التسيير وفي القسط الخاص بالمدرسة الوطنية للإدارة: حدّدت التقديرات خلال سنة 2023 بـ 1000 (أد) وقدّرت الإنجازات في حدود 750 (أد) تعهّدا ودفعاً وهذا راجع لكون المدرسة لم تتحصل على القسط الرابع من منحة الدولة بعنوان سنة 2023 والمقدّرة بـ 250 (أد) وبالتالي تكون نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات 100%.

بالنسبة لنفقات الإستثمار: تم خلال سنة 2023 اقتناء معدات إعلامية على العنوان الثاني من ميزانية رئاسة الحكومة بمبلغ قدره 44233,800 د، أما باقي نفقات الإستثمار والتي من المفترض تخصيصها لاقتناء وتركيز مصعد بالمدرسة الوطنية للإدارة فقد حالت بعض الصعوبات الفنية دون تنفيذها.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م التكميلي 1	إنجازات 2023 2-	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 1	النشاط 1: نجاعة التصرف وترشيد وتكوين الموارد البشرية في الوظيفة العمومية	4973	4219	754-	%84,84
	النشاط 2: تنمية المهارات وتطوير الكفاءات.	10790	8813	-1977	%81,68
البرنامج الفرعي 2	النشاط 3: متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية	708	689	-18	%97,41

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بلغت القيمة الاجمالية لميزانية برنامج التصرف في القطاع العمومي 16.471 ألف دينار تعهدا وفقا للتقديرات الواردة في قانون المالية التكميلي لسنة 2025 وبلغت 13.721 ألف دينار دفعا أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 83.31%.

سجلت نفقات برنامج التصرف في القطاع العمومي نسب إنجاز بالنسبة للأنشطة تقدّر بـ 84.66%.
وبلغت نسبة إنجاز النفقات المخصّصة لتغطية النشاط الأول المتعلق بنجاعة التصرف وترشيد وتكوين
الموارد البشرية في الوظيفة العمومية 84.84% وكانت نسبة إنجاز النفقات الخاصة بتنمية المهارات وتطوير
الكفاءات في حدود 81.68% وبلغت نسبة إنجاز النشاط عدد 3 الخاص بمتابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت
العمومية 97.41%.

البرنامج عدد 05: تحديث الخدمات الإدارية

بداية من 30 أكتوبر 2020

رئيس البرنامج : السيدة ألفة الصولي

1- نتائج أداء البرنامج:

يندرج برنامج تحديث الإدارة ضمن استراتيجية الحكومة لإصلاح القطاع العمومي وذلك نظرا لدوره الهام في دفع المسار التنموي. وتتمثل رؤية البرنامج في إدارة منفتحة وتتفاعل إيجابيا مع حاجيات المواطن وتقدم خدمات رقمية شفافة وذات جودة.

يهدف برنامج التحديث الإداري إلى تطوير خدمات إدارية شاملة وذات جودة عالية موجهة للمواطن والمؤسسة بالاعتماد على مقاربة تشاركية وتكرس مبادئ الشفافية في التعامل وتعزز انفتاح الإدارة والمشاركة من خلال تثمين مقترحات المواطنين والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع المدني والكفاءات الوطنية للمساهمة الفاعلة في مسار إصلاح وتحديث الإدارة.

ويحرص البرنامج على تنفيذ المحاور الاستراتيجية التالية :

❖ **محور استراتيجي 1:** جودة الخدمات الإدارية وتيسير النفاذ إليها

❖ **محور استراتيجي 2:** تعزيز انفتاح الإدارة وتحسين جودة الخدمات على الخط

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل مختلف الهياكل الراجعة بالنظر لبرنامج التحديث الإداري لتحقيق الأهداف المرجوة إلا أن النتائج المحققة خلال سنة 2023 لم تبلغ المستوى المنشود خاصة مع التأخير المسجل في تنفيذ عدد من المشاريع خاصة منها المتعلقة بتبسيط الإجراءات الإدارية وتعطل انطلاق مشروع تركيز دور الخدمات الرقمية هذا بالإضافة إلى ضعف انخراط الوزارات في المشاريع المتعلقة خاصة بالمشاركة الإلكترونية وتقييم جودة الخدمات الإدارية على الخط.

الهدف الاستراتيجي 1.5: مراقبة جودة الخدمات الإدارية وتحسينها

في إطار تنفيذ برنامج تحديث الخدمات الإدارية تساهم إدارة نوعية الخدمة العمومية في النهوض بجودة الخدمات الإدارية وتحسين العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها وتعزيز الثقة بينهما من خلال متابعة سير العمل بالمصالح العمومية عبر آلية "المواطن الرقيب" التي تمكّن من تشخيص واقع الإدارة وفق المعايير الفعلية للصعوبات التي يواجهها المواطن في تعامله اليومي مع الإدارة وإبراز نقاط القوة والضعف قصد معالجتها.

وقد أمكن على إثر زيارات فريق "المواطن الرقيب" رفع تقارير دورية وتوجيه نتائج مهمات موجهة في علاقة بالمحاور الاستراتيجية للبرنامج (تقييم جودة الخدمات الإدارية القطاعية و التزام الهياكل العمومية بجودة الاستقبال بمختلف أنماطه ومدى تطبيق الإصلاحات والتبسيطات الإدارية التي يتم إقرارها في إطار استراتيجية الإصلاح الإداري ومعاينة مدى التفاعل مع برامج تطوير الإدارة الإلكترونية ورقمنتها) إلى الوزارات المعنية لتجاوز النقائص المسجلة ليطمئن على إثرها ضبط جملة من المؤشرات لقياس الأداء لمعرفة مدى تجاوبها بالإضافة إلى تحديد الولايات والمصالح التي يشملها تدخل الفريق باعتماد "عينة تمثيلية" لمختلف القطاعات التي تسدي خدمات مباشرة لفائدة المواطنين. وحرصت إدارة نوعية الخدمة العمومية

على تركيز الاهتمام خلال سنة 2023 على المجالات التي تندرج ضمن الهدف الاستراتيجي المذكور أعلاه ويتم إعداد تقرير سنوي يرفع إلى رئيس الحكومة يحوصل نتائج نشاط فريق المواطن الرقيب.

وبالرجوع إلى الإنجازات المحققة كميًا، شهدت المؤشرات الإحصائية تحسنا مقارنة بتقديرات سنة 2022 وكذلك بإنجازات السنتين الأخيرتين ويعود ذلك إلى إجراء إنتدابات جديدة خلال سنة 2023 والتفاعل الإيجابي لعدد من الوزارات مع ملاحظات فريق المواطن الرقيب.

وقد بلغت نسبة الزود الإجمالية على المراسلات 64% خلال سنة 2023 - وذلك بإحتساب عدد الإجابات / عدد المراسلات الموجهة إلى الوزارات بخصوص ملاحظات المواطن الرقيب- وتظل هذه النسبة قريبة مما تم تحقيقه في سنة 2022 من نفس الفترة وهي مرشحة للارتفاع خلال الفترة القادمة.

المؤشر 1.1.5: تطور عدد المصالح المزورة من قبل الفريق المواطن الرقيب							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2) (6)-(5)/(5)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022 (4)/(4) (5)	إنجازات 2021 (4)-(3)/(3)	وحدة المؤشر
2025	5	127%	%12.7	%10	68%	-60%	نسبة مائوية

*كيفية احتساب المؤشر (للتوضيح)

عدد المصالح المزورة سنة 2023 (6)	عدد المصالح المزورة سنة 2022 (5)	عدد المصالح المزورة سنة 2021 (4)	عدد المصالح المزورة سنة 2020 (3)	العدد
2474	2194	1065	2685	

يهدف هذا المؤشر إلى تحسين نسبة تمثيلية المصالح العمومية وإحكام توزيعها حسب الوزارات والولايات. ويعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات إلى عدم تطوير الجزء المتعلق ببرمجة الزيارات بالمنظومة الإعلامية لفريق المواطن الرقيب وعدم تحيين قائمة المصالح الموجودة بقاعدة البيانات.

المؤشر 2.1.5: نسبة تغطية الولايات بزيارات فريق المواطن الرقيب و توزيعها حسب الولايات							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	75	100	71	70	66	62.5	نسبة مائوية

يبرز هذا المؤشر المجهود المبذول لتغطية أكبر عدد ممكن من الولايات بزيارات فريق المواطن الرقيب وهو ما ينعكس إيجاباً على نوعية الخدمات المسداة بالمصالح العمومية الموجودة بها. ويعود التحسن المسجل في تحقيق الهدف إلى إنداب عدد من المواطنين الرقباء الجدد خلال سنة 2023 وإحكام توزيعهم على الجهات.

المؤشر 3.1.5: نسبة الرد على تقارير فريق المواطن الرقيب و الاستجابة لملاحظاته							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	65	90	56 (*)	62	78	65	نسبة مائوية

(*) إلى غاية موفى ماي 2024

ويعود التحسن المسجل بين التقديرات والإنجازات بالأساس إلى ورود إجابات بعض الوزارات مؤخرًا على المراسلات الموجّهة إليها.

وتتمثل الإشكاليات والصعوبات التي تحول دون تحقيق الهدف الاستراتيجي أساساً في عدم الرد على تقارير فريق المواطن الرقيب في آجال معقولة والصبغة العامة أحياناً لإجابات الوزارات نظراً لعدم توفر الإعتمادات اللازمة لإتخاذ الإجراءات المناسبة.

ولتجاوز مختلف هذه العراقيل سيتم العمل على مزيد التنسيق مع الأطراف المقابلة للوزارات وتعصير طرق عمل الفريق وتطوير محتوى تكوين أعضائه وتكثيف زيارته بالجهات الداخلية لإضفاء مزيد النجاعة على

تدخلات الفريق وتجسيم أهداف البرنامج إضافة إلى بحث سبل تطوير النظام المعلوماتي لإدارة نوعية الخدمة العمومية وخاصة التطبيقية الإعلامية للتصرف في فريق المواطن الرقيب.

الهدف الاستراتيجي 2.6: تقريب وتبسيط الخدمات الإدارية

يعتبر هذا الهدف إحدى ركائز برنامج التحديث الإداري، حيث يساهم في الرفع من جودة الخدمات الإدارية المسداة سواء للمواطن أو المؤسسة الاقتصادية وتيسير النفاذ إليها من خلال العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية وإعادة هندسة المسارات المعقدة وفق مقاربة تتبني على اعتماد وجهة نظر المتعامل مع الإدارة وحاجياته ومقترحاته، بالإضافة إلى تقريب الخدمات الإدارية ذات الأولوية من المواطن عبر إحداث دور الخدمات الإدارية.

واصلت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية العمل على تنفيذ جملة من المشاريع التي تندرج ضمن مجالات الهدف الاستراتيجي. إلا أنّ المعطيات الإحصائية لمؤشرات قياس الأداء الخاصة بهذا الهدف، لم تعكس الجهود المبذولة في الغرض، في ظل عدم التوصل إلى تحقيق التقديرات التي تم ضبطها مسبقاً.

المؤشر 1.2.5 نسبة الإجراءات الإدارية التي تم حذفها أو تبسيطها							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	30	%0	0	10	-	-	نسبة مائوية

يتمثل هذا المؤشر في متابعة تنفيذ مقترحات الحذف والتبسيط المصادق عليها من قبل الحكومة في إطار مشروع مراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة موضوع الأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020 مؤرخ في 27 أوت 2020، حيث تم الشروع في تنفيذ المشروع خلال شهر سبتمبر 2020. وكان من المنتظر المصادقة على النتائج النهائية للمشروع في ديسمبر 2022 والانطلاق في تنفيذ مقترحات

الحذف والتبسيط خلال سنة 2023. إلا أن نسق تنفيذ المشروع شهد تفاوتاً بين الوزارات في مرحلتي الجرد والتقييم ولم يتم احترام الروزنامة. حيث تواصل العمل خلال سنة 2023، على استكمال جرد الإجراءات الإدارية المنقوصة وذلك على ضوء الملاحظات المثارة من قبل هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية. كما تم استكمال تقييم الإجراءات الإدارية والعمل على تحسين جودة المقترحات المقدمة لبلوغ النسب المصادق عليها خلال المجلس الوزاري المؤرخ في 3 أكتوبر 2022 حول التبسيطات الإدارية (نسبة حذف 5% وعدم تجاوز نسبة إبقاء 20%)، ليتم ضبط المقترحات النهائية للتبسيط وخطط العمل والمصادقة عليها. و قد تم في إطار هذا المشروع جرد 3197 إجراء إدارياً.

المؤشر 2.2.5: نسبة المسارات الإدارية التي تمت مراجعتها							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	80	65%	30	46	12	12	نسبة مائوية

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة مسار إعداد خطط العمل الخاصة بإعادة هندسة المسارات بعد مراجعتها من العدد الجملي للمسارات المبرمج مراجعتها والبالغ عددها 33 حدث حياة (23 حدث خاصة بالمواطن و10 أحداث حياة تخص المؤسسة). ويوافق كل حدث حياة مسار إداري متكامل يضم مجموعة من الإجراءات الإدارية.

تم خلال سنة 2023 استكمال إعداد مخططات لتبسيط 6 مسارات بتمويل خارجي عبر آلية "مساندة":

- 04 مسارات مرتبطة بأحداث الحياة المواطن: (1) النفاذ إلى العلاج بالمستشفيات العمومية، (2) استرجاع مصاريف العلاج، (3) قيادة سيارة و(4) الإعداد للحصول على التقاعد،
- 02 مسارات مرتبطة بأحداث حياة المؤسسة الاقتصادية: (1) بعث مؤسسة و(2) البحث عن فرص جديدة للاستثمار.

وبذلك بلغ العدد الجملي لأحداث الحياة التي تم تبسيطها وإعداد مخططات العمل في شأنها 10 مسارات إدارية أي بنسبة 36% من العدد الجملي لأحداث الحياة (باعتبار 04 مسارات تمت إعادة هندستها سنة 2022 والمتعلقة بمجالي التربية والشؤون الاجتماعية).

ويعود الفارق المسجل بين تقديرات وإنجازات سنة 2023 إلى التأخير الحاصل في انطلاق تنفيذ المشروع، الذي كان من المنتظر أن يكون سنة 2022. إلا أنّ طول وتعقيد إجراءات الجهة الممولة لاختيار مكتب الدراسات حال دون ذلك. وسيتم بذلك تأجيل تبسيط 05 مسارات المبرمج تنفذها خلال سنة 2023 إلى سنة 2024.

المؤشر 3.2.5: نسبة التغطية لدور الخدمات الإدارية المحدث للخدمات الإدارية ذات الأولوية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	80	%93	65	70	65	60	نسبة مائوية

يهدف هذا المؤشر إلى قياس أثر إحداث دور الخدمات على تطور نسبة التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية الذات الأولوية، حيث تم خلال سنة 2023 إحداث 6 دور خدمات إدارية جديدة متعددة الشبائيك بكل من معتمديات المحمدية، نصر الله، نبر، بنبله، سباله أولاد عسكر، زرمدين). إلا أنه تم تعليق نشاط كل من دار الخدمات بسوسة وصفاقس، نظرا لانتقاء الحاجة إليها خاصة وأن جميع الهياكل العمومية المسدية للخدمات الإدارية ذات الأولوية ممثلة بالجهة. كما تم التخلي على 4 دور خدمات تعاونية بعد تقييم هذه التجربة وثبوت عدم نجاحها.

وبذلك تمت المحافظة على نفس العدد الجملي لدور الخدمات الإدارية دون تغيير 75 دار خدمات ونفس نسبة التغطية الجغرافية (65%).

ويعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات لسنة 2023 إلى تعطل انطلاق مشروع تركيز دور الخدمات الرقمية.

وتمثلت أهم الإشكاليات والصعوبات التي أعاقت تنفيذ هذا الهدف الاستراتيجي فيما يلي:

■ بالنسبة لمشروع مراجعة الإجراءات الإدارية:

- عدم احترام روزنامة تنفيذ المشروع وخاصة خلال مرحلة تقييم الإجراءات الإدارية مما انجر عنه تأخير في ضبط النتائج النهائية والمصادقة عليها من قبل الوزارات. ولتجاوز هذا الإشكال تم الإعداد لعرض النتائج النهائية للمشروع على أنظار مجلس وزاري للمصادقة وتتمثل أساسا في حذف 177 إجراء إداريا وتبسيط 2255 إجراء إداريا، على أن يتم الانطلاق في تجسيم المقترحات المصادق عليها خلال سنة 2024.

■ بالنسبة لمشروع تعميم دور الخدمات الإدارية:

- تأخير في إجراءات طلبات العروض لاقتناء التجهيزات الضرورية من أثاث وتأنيث وأجهزة المعلوماتية وعلامات التوجيه وتركيز المنظومة المعلوماتية الموحدة لدور الخدمات الرقمية، الممولة بقرض ممنوح من قبل البنك الدولي في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech تحت إشراف وزارة تكنولوجيايات الاتصال.

ولتجاوز هذا التأخير ومختلف الإشكاليات المسجلة، تولّت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية بالتنسيق مع مكتب البنك الدولي بتونس والوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ وضع خطة عمل وروزنامة مفصلة لتنفيذ المشروع للفترة القادمة ستمتد إلى غاية مارس 2025 تتضمن توزيعا واضحا للأدوار فيما يتعلّق بمختلف مكونات المشروع (تركيز المنظمة المعلوماتية واقتناء التجهيزات وتكوين الأعوان والقيام بالحملات الاتصالية) بما سيمكّن من تركيز 35 دار خدمات رقمية.

الهدف الاستراتيجي 5-3: تطوير جودة الخدمات العمومية على الخط وتعزيز المشاركة الالكترونية

يندرج هذا الهدف الاستراتيجي في إطار العمل على مواكبة التحول الرقمي وتكريس المحاور الاستراتيجية للبرنامج ويتمثل في تطوير جودة الخدمات العمومية على الخط وضمان شموليتها وتكريس مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة من خلال تنفيذ التعهدات المدرجة ضمن برنامج الحكومة المفتوحة.

✓ المؤشر 1.3.5: الخدمات المقيمة من خلال منظومة تقييم جودة الخدمات العمومية على الخط

"مقياس"

المؤشر 1.3.6: الخدمات المقيمة من خلال منظومة تقييم جودة الخدمات العمومية على الخط "مقياس"							
السنة	القيمة المستهدفة (*) 2025	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	52	15.6%	05	32	-	-	عدد

شهدت سنة 2023 عديد التحديات التي عطّلت تقدم العمل على مستوى منظومة "مقياس" من ذلك تأخر إعداد وإمضاء عقد الصيانة الذي أثر على إحداث التغييرات الفنية المرجوة بالمنظومة بالإضافة إلى ضعف انخراط الوزارات والهياكل العمومية المعنية بها ونقص آليات الاتصال المعتمدة للتعريف بهذه المنظومة.

✓ المؤشر 2.3.5: الاستشارات العمومية على الخط

يهدف هذا المؤشر إلى تقييم مستوى المشاركة العمومية على الخط اعتمادا على الاستشارات العمومية وذلك من خلال متابعة مدى استعمال الوزارات لبوابة المشاركة العمومية على الخط « e-participation.tn » من خلال تنزيل عدد جديد من الاستشارات بها.

المؤشر 2.3.5: الاستشارات العمومية على الخط							
السنة	القيمة المستهدفة (*) 2025	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	انجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	21	%29,41	05	17	15	11	عدد

عرف نسق إنجاز هذا المؤشر ضعفا ملحوظا حيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز 30 %، وذلك نظرا لعزوف الهياكل العمومية على اعتماد البوابة بالنسبة لمشاريع الاستشارات المنجزة، والتوجه نحو بوابات المشاركة الالكترونية القطاعية.

✓ المؤشر 3.3.5: نسبة تنفيذ تعهدات خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة

المؤشر 3.3.5: نسبة تنفيذ تعهدات خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة (الخطة الرابعة)							
السنة	القيمة المستهدفة (* 2025	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	%60	%78	55%	%70	%40	%60 بالنسبة للخطة الثالثة	نسبة مائوية (مع موفى كل سنتين)

بلغت نسبة الإنجاز الخاصة بتنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2023)، إلى حدود سنة 2023، 55 %، مع العلم أنها انطلقت موفى شهر جوان 2021.

وتم خلال سنة 2023، العمل على إعداد الخطة الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة وضبط قائمة التعهدات التي سيتم إدراجها، وفق مسار تشاركي تضمن جملة من الاستشارات وورشات العمل والاجتماعات مع مختلف الأطراف المتدخلة من هياكل عمومية ومجتمع مدني. وتمت المصادقة على القائمة النهائية للإصلاحات في موفى شهر ديسمبر 2023 وتضمنت 15 تعهدا. وتم نشر الخطة في صيغتها النهائية على موقع شراكة الحكومة المفتوحة بتونس وكذلك على الموقع الخاص بهذه المبادرة على المستوى الدولي. بالرغم من التحديات التي تمت مواجهتها خلال سنة 2023 التي عطّلت تنفيذ عدد من تعهدات خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة فإنه تمّ التوصل إلى تحقيق درجة مقبولة على مستوى الإنجاز (55%) بالنظر إلى مؤشرات الأداء الموضحة في الجدول السابق وذلك باعتبار أنه تمّ التمكن من

مواصلة العمل على متابعة تنفيذ التعهدات المدرجة ضمن هذه الخطة من خلال تضافر جهود مختلف الأطراف المتدخلة في تنفيذ هذه الخطة على غرار الهياكل العمومية المشرفة على تنفيذ مختلف التعهدات والشركاء الفنيين والماليين الممولين لعدد من التعهدات وذلك تحت إشراف اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بإعداد ومتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة.

ولكن عدم تحقيق النسبة المنشودة في 2023 (70%) يعود إلى عدّة أسباب منها:

✓ هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار المعوقات المتأتية من المحيط الخارجي والتي لها تأثيرات سلبية على تنفيذ بعض التعهدات على غرار إدراج عدد من التغييرات الإدارية الجوهرية على مستوى عدد من الهياكل المشرفة على تنفيذ عدد من التعهدات على غرار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والهيئة العليا للمالية المحلية.

✓ أسباب ذات صبغة تقنية وفنية تتطلب آجال إضافية في بعض الأحيان مما تتسبب في تأخير تنفيذ بعض التعهدات على غرار النشاط الذي تم إدراجه بالتعهد الرابع الخاص بتطوير نسخة جديدة لبوابة الميزانية المفتوحة "ميزانيتنا".

✓ عدم التوصل للحصول على التمويلات الضرورية لتنفيذ عدد من تعهدات خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة على غرار التعهد السادس من هذه الخطة الخاص بتحسين النفاذ إلى البيانات العمومية عبر تحديد المواصفات والتسميات المشتركة.

✓ وجود إشكاليات هيكلية فمثلا على مستوى تنفيذ التعهد السابع، أدت التغييرات المستمرة على هيكلية الوزارة المكلفة بالطاقة والمناجم إلى إشكاليات تتعلق بتوفير وتعيين المعطيات الطاقية والمنجمية. ويعود ذلك إلى عدم وجود موقع خاص بقطاعي الطاقة والمناجم، حيث تمّ سابقا إحداث موقع خاص بالقطاعات التابعة لوزارة الصناعة ولم يتم إفراد مجالي الطاقة والمناجم بموقع خاص بالرغم من أهمية القطاعين.

✓ وجود بعض الإشكاليات القانونية على غرار عدم إصدار النصوص التطبيقية الخاصة بقانون المسؤولية المجتمعية على مستوى تنفيذ التعهد السابع.

✓ المؤشر 4.3.5: عدد مجموعات البيانات العمومية التي تم فتحها على بوابات البيانات المفتوحة

يتضمن البرنامج الوطني للبيانات العمومية المفتوحة جملة من المشاريع على غرار:

- جرد البيانات العمومية،
- نشر البيانات في صيغ مفتوحة على مستوى البوابات المتصلة (وطنية، قطاعية)،
- تعزيز إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة.

المؤشر 4.3.5: عدد مجموعات البيانات العمومية التي تم فتحها على بوابات البيانات المفتوحة							
السنة	القيمة المستهدفة (* 2025	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	3000	%98	2470	2500	2000	1800	عدد

فيما يتعلق بمشروع جرد البيانات العمومية، تواصل العمل خلال سنة 2023 على تنفيذ هذا المشروع على مستوى الـ 15 وزارة التي انخرطت في المشروع منذ سنة 2022. وتم، إلى غاية شهر ديسمبر 2023، تسجيل 48 هيكل عمومي على المنظومة (وزارات وهيكل عمومية). كما تم تحديد حوالي 296 مجموعة بيانات. وقد وقع تنظيم دورات تكوينية لفائدة الإطارات المعنية بالوزارات للقيام بعملية جرد البيانات ولتنفيذ استعمال هذه المنصة. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الهياكل التي تعتمد هذه المنظومة في عملية جرد بياناتها، وبالتالي ارتفاع البيانات التي سيتم جردها.

كما تم إحراز تقدم على مستوى مشروع الجرد باستعمال الآلية اليدوية (outil excel) المعتمدة سابقا بالنسبة لهذا المشروع وذلك على مستوى وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التجهيز ووزارة البيئة. حيث تم إعداد دليل عملي حول مسار الجرد وتوفير وثائق تفسيرية لمختلف المراحل المتصلة بالمشروع إلى جانب إعداد دليل حول استعمال المنظومة الالكترونية للجرد.

أما على مستوى نشر البيانات العمومية في صيغ مفتوحة، فقد تم تطوير الصيغة الجديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة data.gov.tn ووضعها على الخط منذ شهر مارس 2023، وتضم أكثر من 2470 مجموعة بيانات تهم عددا من القطاعات. كما تم ربط هذه البوابة بالخمس بوابات القطاعية للبيانات المفتوحة (النقل، الشؤون الثقافية، الفلاحة، الصناعة والطاقة، البلديات) من خلال تفعيل التخابط البيئي فيما بينها. ولتيسير اعتمادها من طرف الهياكل التي لا تمتلك بوابات قطاعية، تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة الإطارات المعنية بعدد من الوزارات حول الصيغة الجديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة لتفعيل تطعيم مجموعات البيانات عبر الشبكات الخفية لهذه المنصة، إلى جانب إعداد دليل عملي حول آليات استعمال الشبكات الخفية للبوابة ومختلف الوظائف التي يوفرها.

وعلى مستوى تعزيز إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة، تم تنظيم النسخة الثانية من المسابقة الوطنية "OpenGovDataHack2023" بالشراكة مع وزارات التربية والصحة والشؤون الاجتماعية، في منتصف مارس 2023. وتم توفير المرافقة الفنية والتأطير لفائدة خمس (05) مشاريع منبثقة عن هذه المسابقة لفائدة الهياكل المعنية وقد تم اختتام المرحلة الثانية لهذا المشروع بداية شهر مارس 2024.

وتتمثل أهم الصعوبات التي أعاقت تحقيق الهدف الاستراتيجي:

← بالنسبة للبيانات العمومية المفتوحة

- ضعف انخراط عدد من الوزارات والهياكل العمومية في المبادرة نظرا لما يتطلبه نشر البيانات في شكل مفتوح من أعمال تحضيرية لتجميع وإعداد هذه البيانات وفقا للمواصفات المعتمدة في المجال وما يرافقه من غياب لآليات تعزيز حوكمة البيانات واستغلالها على مستوى هذه الهياكل مما يحدّ من عدد مجموعات البيانات الممكن نشرها في صيغ مفتوحة.

- ضعف تحيين البيانات التي يتم نشرها نظرا لغياب النشر الآلي للبيانات العمومية المفتوحة وضعف جودتها،

- نشر البيانات في صيغ غير مفتوحة (pdf, word,...) مما يعيق امكانية اعادة استعمالها،

- نشر عديد مجموعات البيانات بشكل جزئي (بيانات غير كاملة)، مما يحد من فائدتها.

- ضعف وغياب رصد الاعتمادات الضرورية المخصصة للبيانات العمومية المفتوحة على مستوى ميزانيات الهياكل العمومية.

◀ بالنسبة للاستشارات الوطنية:

- عزوف الهياكل العمومية على استعمال بوابة المشاركة العمومية «e-participation.tn» وضعف الاقبال على اعتماد آلية الاستشارة في ضياغة البرامج العمومية

- ضعف إقبال المواطن على المشاركة في الاستشارات العمومية على الخط وعدم إمامه بمختلف الوظائف التي توفرها بوابات المشاركة العمومية.

- نقص في آليات الاتصال والتواصل المعتمدة لمزيد التعريف ببوابات المشاركة العمومية.

وتتمثل التدابير التي سيتم اعتمادها لتجاوز الصعوبات المذكورة فيما يلي:

◀ بالنسبة للبيانات العمومية المفتوحة:

- استكمال أنموذج حوكمة مبادرة فتح البيانات العمومية من خلال إرساء اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة البرنامج وتعميم شبكة مسؤولي البيانات العمومية المفتوحة على الوزارات والهياكل العمومية،

- تكثيف تنظيم ورشات عمل واجتماعات مع الوزارات غير المنخرطة في المبادرة لتوفير المصاحبة لمشروع جرد البيانات وإعدادها وفقا للمواصفات المتعلقة بهذا المجال، ومرافقة الهياكل العمومية

التي قامت بالجرد في مرحلته الأولى عبر الآلية اليدوية بهدف تأطيرها حول استعمال المنظومة الإلكترونية المتصلة،

- وضع آليات لرفع قدرات منتجي البيانات العمومية حول الجوانب التقنية والمنهجيات المتصلة بإدارة البيانات وتنظيمها وتوحيدها لتيسير عملية فتحها،

- تعميم استعمال المنظومات المتصلة بالبيانات المفتوحة على غرار المنظومة الإلكترونية لجرد البيانات العمومية والبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة.

✓ المؤشر 4.3.5: عدد مجموعات البيانات العمومية التي تم فتحها على بوابات البيانات المفتوحة

المؤشر 4.3.5: عدد مجموعات البيانات العمومية التي تم فتحها على بوابات البيانات المفتوحة							
السنة	القيمة المستهدفة (* 2025	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	3300	%79.6	2470	3100	3000	2700	عدد

تواصل العمل خلال سنة 2023 على تنفيذ مشروع جرد البيانات العمومية على مستوى الـ 15 وزارة التي انخرطت في المشروع منذ سنة 2022. وتم، إلى غاية شهر ديسمبر 2023، تسجيل 48 هيكل عمومي على المنظومة (وزارات وهيكل عمومية). كما تم تحديد حوالي 296 مجموعة بيانات.

كما تم تطوير الصيغة الجديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة data.gov.tn ووضعها على الخط منذ شهر مارس 2023، وتضم أكثر من 2470 مجموعة بيانات تهم عددا من القطاعات.

كما تم تنظيم النسخة الثانية من المسابقة الوطنية "OpenGovDataHack2023" حول إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة بالشراكة مع وزارات التربية والصحة والشؤون الاجتماعية، في منتصف مارس 2023. وتم توفير المرافقة الفنية والتأطير لفائدة خمس (05) مشاريع منبثقة عن هذه المسابقة لفائدة الهياكل المعنية وقد تم اختتام المرحلة الثانية لهذا المشروع بداية شهر مارس 2024. وتم إحراز تقدم على مستوى

مشروع الجرد باستعمال الآلية اليدوية (outil excel) المعتمدة سابقا بالنسبة لهذا المشروع وذلك على مستوى وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التجهيز ووزارة البيئة.

وتتمثل أهم الصعوبات التي أعاقت تحقيق الهدف الاستراتيجي:

◀ بالنسبة للبيانات المفتوحة

- ضعف انخراط عدد من الوزارات والهيكل العمومية في المبادرة،
- ضعف تحيين البيانات التي يتم نشرها نظرا لغياب النشر الآلي للبيانات العمومية المفتوحة وضعف جودتها،

- نشر البيانات في صيغ غير مفتوحة (pdf, word,...) مما يعيق امكانية اعادة استعمالها،
- نشر عديد مجموعات البيانات بشكل جزئي (بيانات غير كاملة)، مما يحد من فائدتها.

◀ بالنسبة للاستشارات الوطنية:

- عزوف الهيكل العمومية على استعمال بوابة المشاركة العمومية «e-participation.tn» وضعف الاقبال على اعتماد آلية الاستشارة في ضياغة البرامج العمومية
- ضعف إقبال المواطن على المشاركة في الاستشارات العمومية على الخط وعدم إمامه بمختلف الوظائف التي توفرها بوابات المشاركة العمومية.
- نقص في آليات الاتصال والتواصل المعتمدة لمزيد التعريف ببوابات المشاركة العمومية.

وتتمثل التدابير التي سيتم اعتمادها لتجاوز الصعوبات المذكورة فيما يلي:

◀ بالنسبة للبيانات العمومية المفتوحة:

- استكمال أنموذج حوكمة مبادرة فتح البيانات العمومية من خلال إرساء اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة البرنامج وتعميم شبكة مسؤولي البيانات العمومية المفتوحة على الوزارات والهيكل العمومية،
- تنظيم دورات تكوينية حول استعمال المنظومة الالكترونية للجرد على مستوى الهياكل التي قامت بالجرد في مرحلته الأولى عبر الآلية اليدوية
- تكثيف تنظيم ورشات عمل واجتماعات مع الوزارات غير المنخرطة في المبادرة لتوفير المصاحبة لمشروع جرد البيانات وإعدادها وفقا لمواصفات البيانات المفتوحة،
- العمل على تفعيل مقتضيات المنشور عدد 4 لسنة 2024 المتعلق بمسار فتح البيانات العمومية والذي ينص على اجبارية اعتماد المنصة الالكترونية للجرد على مستوى تحديد البيانات واعدادها للنشر .

◀ بالنسبة للاستشارات الوطنية:

- العمل على حث الهياكل العمومية على اعتماد البوابة الوطنية في مجال المشاركة الرقمية والعمل على تحقيق التكامل بين مختلف الوظائف التي توفرها البوابات المعتمدة في المجال على غرار البوابة الوطنية للاستشارات العمومية " www.e-participation.tn " و"بوابة " ء -مواطن". في هذا الإطار، سيتم العمل على مزيد تطوير الخصائص الوظيفية للبوابة الوطنية للمشاركة العمومية www.e-participation.tn مع العمل على مزيد التعريف بالمنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن "ء-مواطن" لتوفير آليات تستجيب تقنيا لتطلعات مختلف الهياكل العمومية في هذا المجال.
- إدراج تعهد بخطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة يتعلّق بـ" تفعيل آليات المشاركة الرقمية بالقطاع العمومي ". يهدف هذا التعهد إلى دعم وتفعيل مجال المشاركة الرقمية في تونس

وتكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية وانفتاح الإدارة على محيطها العام للتفاعل مع مطالب ومشاكل

مختلف المتعاملين معها وخاصة المواطن وذلك من خلال:

- تنفيذ التعهد الفرعي الأول الخاص بإعداد وتنفيذ خطة عمل لتعزيز المشاركة الرقمية في تونس
- تنفيذ التعهد الفرعي الثاني المتعلق بإعداد وتنفيذ خطة اتصالية لمزيد التعريف بالمنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن "e-مواطن" www.e-people.gov.tn لدى المتعاملين مع الإدارة والمجتمع المدني.

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج

بلغت نفقات برنامج تحديث الخدمات الإدارية سنة 2023 ما قدره 1822 ألف دينار بينما بلغت الاعتمادات

المرصودة 2203 ألف دينار وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 83% وسجلت نفقات التأجير نسبة 85%

و45% في قسم التدخل تخصص لخاص فريق المواطن الرقيب.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجداول التالية:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2023 2-	تقديرات 2023 ق. م التكميلي 1-	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)				
%85	-309	1764	2073	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
%85	-309	1764	2073	اعتمادات الدفع	
%0	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
%0	0	0	0	اعتمادات الدفع	
%45	-72	58	130	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
%45	-72	58	130	اعتمادات الدفع	
%0	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
%0	0	0	0	اعتمادات الدفع	
%0	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
%0	0	0	0	اعتمادات الدفع	
%83	-380	1823	2203	اعتمادات التعهد	المجموع
%83	-381	1822	2203	اعتمادات الدفع	

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)

lon voiture po

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م التكميلي 1-	إنجازات 2023 2-	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 1	نشاط عدد 1 : تحسين ومراقبة جودة الخدمات الإدارية	426	477	50	112%
	نشاط عدد 2: تبسيط وتقريب الاجراءات الإدارية وإعادة هيكلتها	1203	821	-382	68%
	نشاط عدد 3: تطوير الإدارة الالكترونية وارساء الحكومة المفتوحة	574	524	-49	91%
	المجموع	2203	1822	-381	83%

ويمكن اعتبار المعطيات المالية لبرنامج تحديث الخدمات الإدارية في مجملها مقبولة نظرا لأن أغلبها كانت ضمن نفقات التأجير حيث تم صرفها في حدود 83 %، أما بالنسبة لنفقات التدخلات فإن تم تسجيل تحسن في مؤشر صرف الاعتمادات الذي بلغ نسبة 45%، وذلك نظرا لانتداب مواطنين رقباء جدد خلال سنة 2023 إلى (المتكّون من متقاعدين من الإدارة).

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

بداية من 24 فيفري 2024

رئيس البرنامج : السيد حاتم الحداد

1- نتائج أداء البرنامج:

يهدف برنامج القيادة والمساندة إلى التوظيف الأمثل للوسائل المادية والبشرية ودفع استعمال التقنيات الحديثة في إطار تحقيق أهداف المهمة وتمثل استراتيجية برنامج القيادة والمساندة في ترشيد التصرف الإداري والمالي وتعزيز كفاءة الموارد البشرية ودفع رقمنة الإدارة .

وتتمثل رؤية برنامج القيادة والمساندة في: الاستجابة لمتطلبات بقية البرامج من وسائل مادية وبشرية بطريقة سريعة وفعّالة.

إنّ تحقيق استراتيجية برنامج القيادة والمساندة وأولوياته يقتضي تشخيص مواطن القوّة (نسبة تأطير مرتفعة) قصد تدعيمها ومواطن الضعف (عدم استعمال التقنيات الحديثة بالشكل الكافي) قصد العمل على إيجاد الحلول الكفيلة بتقليصها والحدّ منها، واعتبارا للسياسات العامة للدولة المتعلقة بالتحكّم في كتلة الأجور يواجه برنامج القيادة والمساندة تحديات تتعلّق أساسا بسدّ الشغورات.

وتتمثل أهم المحاور الاستراتيجية لهذا البرنامج في:

- المحور الاستراتيجي 1: الدعم اللوجستي: من خلال ترشيد التصرف الإداري والمالي وتعزيز كفاءة

الموارد البشرية.

- المحور الاستراتيجي 2: رقمنة الإدارة: من خلال تعزيز استعمال التكنولوجيات الحديثة لتحسين العمل

الإداري.

وقد تمكن برنامج القيادة والمساندة من تحقيق نسبة تأطير مرتفعة 76 % مقابل تقديرات بـ 69 % مع الإشارة إلى أن نسبة تسمية العنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي تكاد تكون متساوية (لذلك لم يتم إعتداد المؤشر نظرا لعدم وجود فوارق في النوع الاجتماعي برئاسة الحكومة).

الهدف الاستراتيجي 1.4: تحسين التصرف في الموارد البشرية

يندرج هذا الهدف تحت المحور الاستراتيجي الخاص بالدعم اللوجستي حيث يحرص برنامج "القيادة والمساندة" على دعم الاستثمار في الموارد البشرية وتطوير كفاءة الاعوان ومعارفهم بما يسمح لهم بالقيام بواجباتهم على أكمل وجه وبالتقدم في السلم الوظيفي وتحقيق طموحاتهم

✓ المؤشر 1.4.1: نسبة التأطير

المؤشر 1.4.1 : نسبة التأطير							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2022	انجازات 2021	وحدة المؤشر
2024	70	111	76	69	68	64	نسبة مئوية

بصفة عامة تعتبر نسبة التأطير المحققة خلال سنة 2023 مرتفعة إلى حد ما مقارنة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر تطور نسبة التأطير 111% مقابل 68% كتقدير لسنة 2023 ويعود هذا أساسا إلى انتداب عدد من خريجي المرحلة العليا للمدرسة الوطنية للإدارة مع ترقية عدد هام من الإطارات صنف أ3 إلى صنف أ2 مع تجميد الإنتدابات في أصناف العملة.

✓ المؤشر 2.1.4: نسبة التكوين

المؤشر 2.1.4 : نسبة التكوين							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2022	انجازات 2021	وحدة المؤشر
2024	55	81	40	50	49	34	نسبة مئوية

بصفة عامة لم تحقق نسبة التكوين خلال سنة 2023 النتائج المرجوة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر إنجاز مخطط التكوين 40% مقابل 50% كتقدير لسنة 2023. ويرجع ذلك لمحدودية الاعتمادات التي شهدت انخفاضا (تم تحويل اعتمادات من فقرة التكوين إلى فقرات أخرى بعنوان سنة 2023) رغم ارتفاع تكلفة التكوين إضافة إلى أن الدورات التكوينية التي تؤمنها الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات لا تدرج في هذه النسبة.

أما بالنسبة لمؤشر نسبة التكوين تجدر الإشارة إلى أن جزء منه يتم إنجازه من قبل الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات هذا بالإضافة إلى عدم احتساب التكوين المنجز من طرف هيكل رئاسة الحكومة في إطار الهبات ضمن ذات المؤشر. ولتحسين هذا المؤشر لابد من العمل على إقرار مبدأ مركزية التكوين (إحكام التنسيق بين مختلف الهياكل وبين إدارة التكوين التابعة لبرنامج القيادة والمساندة) والترفيف في الاعتمادات المخصصة لبرنامج التكوين، مع العمل على إبرام عقود شراكة مع مدارس ومراكز مختصة في التكوين للضغط على الكلفة.

الهدف الاستراتيجي 2.4: حوكمة التصرف في الوسائل والمعدات

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "الدعم اللوجستي" حيث يحرص برنامج القيادة والمساندة على اتخاذ التدابير اللازمة لترشيد الاستهلاك قصد تحسين التصرف في النفقات

✓ المؤشر 1.2.4: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة

المؤشر 1.2.4: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2022	انجازات 2021	وحدة المؤشر
2024	8.3	95	8.8	8.4	8	8.57	نسبة ل/كم

بصفة عامة تعتبر نسبة معدل استهلاك الوقود المحققة خلال سنة 2023 مرتفعة مقارنة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر نسبة الاستهلاك 8.8 ل/كم مقابل 8.4 ل/كم كتقدير لسنة 2023 وهذا يعود أساسا إلى قدم اسطول السيارات رغم عديد الإجراءات المتعلقة بترشيد الاستهلاك المتخذة من قبل مصالح المهمة خلال السنة المنقضية.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج القيادة والمساندة قام باتخاذ عديد التدابير للتحكم في استهلاك الوقود لسيارات المصلحة والمتمثلة في:

- تثبيت منظومة GPS على جميع عربات المصلحة والمتابعة اليومية لجولان سيارات المصلحة واتخاذ ما يتعين من إجراءات بشأن الأعوان الذين ثبت خروجهم عن مسار المهمة الموكلة إليهم.
- تثبيت Boitier ID على جميع عربات المصلحة مصحوبة بمفتاح شارة للتعرف على هوية السائق أثناء جولان العربة عبر المنظومة المخصصة لذلك وذلك قصد تحديد المسؤوليات في صورة تعرض العربة لحادث أو خروجها عن مسارها.
- تحديد المسار الخاص بكل عربة وتنظيم جولان سيارات المصلحة المخصصة لتوزيع المراسلات حسب الجهات والولايات بتحديد توقيت يومي لتجميع المراسلات وتوزيعها على المصالح المعنية ما عدا الحالات الاستثنائية ذات الطابع الاستعجالي.
- التحكم في نفقات التسيير للمهمة من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة للضغط على هذه النفقات كالإسراع في التقويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للاستعمال والعمل على تعميم تجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPS ووضع خطة للتحكم في الاستهلاك واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة بمقرات الوزارة.
- العمل على ترشيد استهلاك الوقود باعتماد بطاقة الشحن AGILIS دون سواها.
- التقيد بأجال المراقبة الدورية لسيارات المصلحة.

- استعمال منظومة التصرف في أسطول السيارات.
- الإحالة على عدم الاستعمال للسيارات التي تتطلب كلفة مرتفعة للصيانة.
- تنظيم دورات تكوينية في مجالات الصيانة والسياسة الرشيدة لفائدة السواق والمسؤولين عن أسطول السيارات والأعوان المكلفين بالصيانة.
- تنظيم حملات تحسيسية بالانعكاسات الإيجابية للإجراءات الوقائية على استهلاك الوقود وإطالة عمر السيارة وتقليل نفقات الصيانة.

الهدف الاستراتيجي 2.4: رقمنة الإدارة

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الثاني "رقمنة الإدارة" حيث أن برنامج القيادة والمساندة يلعب دورا أفقيا لمساندة بقية البرامج عبر توفير وسائل العمل اللازمة ومن بينها تركيز شبكة معلوماتية تسمح باستغلال المنظومات الوطنية والخصوصية والتراسل الإلكتروني للمعطيات وربط جميع هياكل الوزارة ببعضها البعض وتطوير تبادل المعلومات بين الأعوان.

✓ المؤشر 1.2.4: نسبة استغلال منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات

"عليسة"

المؤشر 1.2.4 : نسبة استغلال منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات "عليسة"							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2024	87	82.5	71	86	80	50	نسبة مائوية

بصفة عامة تعتبر نسبة استغلال المنظومات الإعلامية المحققة خلال سنة 2023 مقبولة مقارنة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر نسبة الاستغلال 82.5% مقابل 86% كتقدير لسنة

2023 ويرجع ذلك أساسا إلى توسيع قاعدة المستعملين لمنظومة التصرف الإلكتروني (من 320 عون سنة 2022 إلى 512 عون سنة 2023) .

تمكن برنامج القيادة والمساندة من تحقيق جزئي للهدف ويعود ذلك الى أن الأعوان الذين تم تركيز المنظومة حديثا لديهم لم يقوموا بإستعمالها بشكل منتظم مما يستوجب مزيد تكثيف من الدورات التكوينية للتعرف على مزايا منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات حتى يتمكنوا من بيان جدواها منها خاصة المتابعة الشاملة للوثائق الصادرة والواردة والرجوع إليها بسرعة متى اقتضى الأمر تحاكي قاعدة بيانات.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

قدرت ميزانية الدفع لبرنامج القيادة والمساندة بـ62.228 أ د تم صرف 54.740 أ د أي بنسبة % 92.05 د وبالتدقيق بالجدول عدد 1 يلاحظ أن اعتمادات التأجير تمثل الجزء الأكبر من اعتمادات البرنامج أي ما يقارب %46 من جملة الاعتمادات وهذا يعود إلى طبيعة نشاط برنامج القيادة والمساندة المتمثل في تقديم الدعم البشري والمادي للبرامج العملياتية هذا ويلاحظ أن نفقات الاستثمار تمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بجملة اعتمادات المهمة. وقد عرفت اعتمادات الاستثمار ضعفا في معدلات استهلاكها بسبب البطء في تنفيذ المشاريع التالية:

- بطء في رفع التحفظات بشأن اشغال تهيئة مبنى شارع الحرية وعليه تم خلاص القسط النهائي بقيمة 800 أ د سنة 2024
- التأخر في تسلّم السيارات الوظيفية حيث تم الإنجاز خلال سنة 2024
- انطلق مشروع تركيز المنظومة الأمنية غير أنه لم يتم خلاص بقية الدراسات لعدم التقدم في الإنجاز
- لم يشروع الأرشيف الوطني في مشروع الوقاية من الحرائق.

إجمالاً فإن نسبة صرف اعتمادات الدفع للبرامج الفرعية متقاربة وتعتبر نسب طيبة ، وتجدر الإشارة إلى أنه تم الإستغناء عن عديد النفقات نظراً لتقلص عدد المستشارين والمكلفين بمهمة.

جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2023 2-	ق. م التكميلي 2023 1-	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)				
%93.67	1,701-	25,197	26,898	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
%93.67	1,701-	25,197	26,898	اعتمادات الدفع	
%88.25	1,284-	9,647	10,932	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
%82.67	1,894-	9,037	10,932	اعتمادات الدفع	
%91.86	1,642-	18,528	20,170	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
%91.86	1,642-	18,528	20,170	اعتمادات الدفع	
%93.29	98-	1,368	1,466	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
%48.61	2,172-	2,055	4,228	اعتمادات الدفع	
%0.00	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
%0.00	0	0	0	اعتمادات الدفع	
%92.05	4,726-	54,740	59,466	اعتمادات التعهد	المجموع
%88.09	7,410-	54,817	62,228	اعتمادات الدفع	

جدول عدد 2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

بيان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م التكميلي -1	إنجازات 2023 -2	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
النشاط 1: برمجة ومتابعة العمل الحكومي	3,778	3,368	410-	%89.14
النشاط 2: متابعة الملفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لرئيس الحكومة وقرارات المجالس الوزارية	5,604	5,178	426-	%92.40
النشاط 5: متابعة خلايا الحوكمة والتكوين والتوقي من الفساد	43	43	0	%99.83
النشاط 3: منحة لفائدة مركز التوثيق الوطني	2,605	2,436	195-	%92.59
النشاط 4: منحة لفائدة الأرشيف الوطني	5,271	4,362	456-	%90.53
النشاط 6: منحة لفائدة المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"	2,594	2,596	0	%100.00
النشاط عدد 7: توفير الدعم اللوجستي	43,881	36,835	5,923-	%86.15
المجموع	62,228	54,817	7,410-	%88.09